Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 702-735
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Negative Social Impacts of Illegal Immigration and Its Relationship to Human Trafficking: A Field Study in the Municipality of Darj and Neighboring Areas

Abdulnabi Mohammed Ibrahim Al-qaddafi *
Department of Philosophy and Sociology, Faculty of Education in Darj, University of Zintan, Libya

الآثار الاجتماعية السلبية للهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالاتجار بالبشر: دراسة ميدانية في بلدية درج والمناطق المجاورة

عبدالنبي محمد إبراهيم القدافي *
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع، كلية التربية درج، جامعة الزنتان، ليبيا

*Corresponding author: abdulnabi.alqadafi@uoz.edu.ly

Received: July 28، 2026	Accepted: September 03، 2026	Published: September 17، 2026

Abstract:
This study investigates the negative social impacts of illegal immigration and its direct relationship with human trafficking within the municipality of Darj and its adjacent border regions in Libya. Adopting a descriptive-analytical methodology, the study utilizes the functionalist theory as an interpretive framework to examine how structural imbalances in economic, security, and social functions create fertile environments for criminal networks and human exploitation. Data were collected using a structured questionnaire administered to a purposive sample of 38 respondents representing various governmental, security, and social institutions in the study area. The findings reveal that illegal immigration significantly exacerbates human trafficking, labor exploitation, and security vulnerabilities, driven primarily by poverty, geographical proximity to smuggling routes, and weak local regulatory enforcement. The study concludes with practical recommendations emphasizing the need for enhanced community intervention strategies, tighter border security, and comprehensive social support frameworks to mitigate these phenomena.

Keywords: Illegal Immigration, Human Trafficking, Social Impacts, Border Regions, Darj Municipality, Functionalist Theory.

الملخص
تستهدف هذه الدراسة تقصي الآثار الاجتماعية السلبية للهجرة غير الشرعية وعلاقتها المباشرة بظاهرة الاتجار بالبشر في نطاق بلدية درج والمناطق الحدودية المجاورة لها في ليبيا. الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وظيفياً استند إلى النظرية الوظيفية كإطار تفسيري يوضح كيف يؤدي الاختلال في الوظائف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية إلى توفير بيئات خصبة لشبكات الجريمة المنظمة والاستغلال البشري. جُمعت البيانات الميدانية باستخدام استبانة مُحكّمة وُزعت على عينة عمدية بلغت (38) مفردة تمثل مؤسسات حكومية وأمنية واجتماعية داخل مجتمع الدراسة. أظهرت النتائج أن تنامي الهجرة غير الشرعية يساهم بشكل رئيسي في تفاقم جرائم الاتجار بالبشر، والاستغلال القسري للعمالة، والتحديات الأمنية، مدفوعاً بالفقر،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والموقع الجغرافي الحدودي، وضعف الرقابة. اختتمت الدراسة بتقديم توصيات عملية تؤكد أهمية تعزيز استراتيجيات التدخل الاجتماعي والأمني، وتشديد الرقابة الحدودية، وبناء آليات حماية مجتمعية فاعلة للحد من تبعات هذه الظواهر.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الآثار الاجتماعية، المناطق الحدودية، بلدية درج، النظرية الوظيفية.

المقدمة

تُعد ظاهرة الهجرة من أبرز الظواهر الإنسانية والتاريخية التي رافقت مسيرة الإنسان منذ نشأته الأولى، حيث ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بسعيه الدائم لتحسين ظروفه المعيشية والبحث عن الأمن والاستقرار وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل البحث عن الغذاء والماء .ومع تسارع التطور المجتمعي وتزايد التعقيدات الاقتصادية والسياسية والفوارق التنموية الواسعة بين الدول، تحولت الهجرة في كثير من الأحيان عن مساراتها الطبيعية لتتخذ طابعاً غير شرعي، لا سيما في ظل تفشي الفقر، والبطالة، والصراعات والنزاعات المسلحة، مما أدى إلى بروز مشكلات اجتماعية وأمنية واقتصادية بالغة الخطورة تمس الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي على الصعيدين المحلي والإقليمي .

وفي هذا الإطار، برزت ليبيا كواحدة من أكثر الدول تأثراً بظاهرة الهجرة غير الشرعية نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز الذي يجعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء في طريقهم نحو القارة الأوروبية .وتكتسب المناطق الحدودية، ولا سيما بلدية درج والمناطق المجاورة لها (مثل غدامس والحمادة الحمراء)، خصوصية بالغة وخطورة استثنائية؛ نظراً لوقوعها على مسارات التهريب الصحراوية الوعرة وتأثرها بضعف الرقابة الأمنية والانعكاسات الناتجة عن الفراغ الأمني وغياب الأطر المؤسسية الرسمية لإيواء المهاجرين، الأمر الذي هيّأ بيئة خصبة لتفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر باعتبارها امتداداً هيكلياً ونتيجة حتمية لتدفقات الهجرة غير النظامية وتداخلها مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. تُعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أبرز مهددات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وغالباً ما تتداخل مع شبكات التهريب المختلفة؛ وقد ركزت دراسة (Miftah, 2026) على تحليل هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية وكيفية مواجهتها من منظور الخدمة الاجتماعية متخذة من جرائم المخدرات نموذجاً لذلك لذا تتطلب دراسة التحديات التنموية في المناطق الحدودية فهم الأبعاد الثقافية المرتبطة بها، حيث تشير الأدبيات إلى وجود ارتباط وثيق بين البنى الثقافية القائمة في المجتمع وبين مسارات التنمية المتعثرة، وهو ما ناقشته (Al-Saghir, 2026) في تحليلها لإشكالية العلاقة بين التنمية والثقافة المجتمعية تواجه المناطق الحدودية تحديات بيئية بالغة التعقيد نتيجة الاستنزاف المستمر للموارد، مما يبرز الحاجة الملحة لوجود إطار تشريعي فاعل؛ وفي هذا السياق، تؤكد دراسة (Hadeedan, 2026) على مدى فاعلية التشريعات في دعم مسارات التنمية المستدامة ومواجهة تلك التحديات.

ولما كانت هذه الظواهر المركبة تخلف آثاراً سلبية عميقة ومتعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاجتماعية (تفكك البنية الأسرية، الصدامات الثقافية، وانتشار سلوكيات غير مرغوبة)، والاقتصادية (زيادة البطالة، ارتفاع الأسعار، واستنزاف الموارد)، والأمنية (انتشار العصابات المسلحة والأسلحة غير المرخصة)، والصحية والنفسية (تفشي الأمراض المعدية والاضطرابات النفسية)، فإن الحاجة تصبح ملحة لتناولها بالبحث العلمي المنهجي .تتسبب ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتدفقات السكانية الوافدة في إحداث هزات وتغيرات عميقة في البنية السوسيولوجية والثقافية للمجتمعات المحلية في مناطق الاستقبال والعبور. وفي هذا السياق، تشير دراسة (Al-Ashhab, 2026)إلى طبيعة تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها المباشرة بتأثيراتها على الأسرة والمجتمع الليبي، وهو ما يتسق مع رؤية (الحوات، 2007)حول طبيعة التحولات الأسرية عبر الزمن.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد هذه الظاهرة وتحديد طبيعة العلاقة الارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وجريمة الاتجار بالبشر، والكشف عن آثارها المختلفة على المجتمع المحلي في بلدية درج والمناطق المجاورة، مستندة إلى المنهج الوصفي التحليلي والنظرية الوظيفية كإطار تفسيري، بهدف وضع التوصيات والحلول العملية التي تسهم في الحد من انتشارها وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمني في المنطقة (الطوباشي، 2020؛ عبد الرحمن، 2025) .

مشكلة البحث:

تشهد ظاهرة الهجرة تطوراً مستمراً من حركة تنقل بشري طبيعية بحثاً عن الاستقرار إلى ظاهرة معقدة تمس مختلف الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محلياً ودولياً. وتتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي وإفريقيا نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية واتساع رقعة الصراعات. وتتحمل ليبيا النصيب الأكبر من تداعيات هذا التدفق، وتحديداً في المناطق الحدودية والنائية مثل بلدية درج القريبة من الحدود الجزائرية والتونسية، والتي تحولت إلى ممرات صحراوية حيوية لشبكات التهريب والجريمة المنظمة. يتمثل جوهر المشكلة البحثية في تنامي الضغوط الاجتماعية والأمنية والاقتصادية التي يفرضها استمرار تدفق المهاجرين، وما ينتج عنها من انخراط بعض الفئات المحلية في أنشطة غير مشروعة لتحقيق الكسب السريع، مما يجعل الاتجار بالبشر ظاهرة مرتبطة بنيوياً بتداعيات الهجرة غير الشرعية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي **:ما الآثار الاجتماعية السلبية للهجرة غير الشرعية وعلاقتها بظاهرة الاتجار بالبشر في بلدية درج والمناطق المجاورة لها؟**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مبررات وأهمية البحث:

تستمد الدراسة مبرراتها من قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في البيئة المحلية الحدودية، والحاجة الملحة لتوفير قاعدة بيانات علمية تسهم في تفسير أبعادها. أما الأهمية فتتوزع بين:

- **الأهمية النظرية :**إثراء الأدبيات السوسيولوجية المرتبطة بقضايا الجريمة المنظمة والهجرة عبر توظيف النظرية الوظيفية في تفسير تفاعل البنى الاجتماعية في المناطق الحدية.
- **الأهمية التطبيقية :**توفير مؤشرات دقيقة لصنّاع القرار، والأخصائيين الاجتماعيين، والمؤسسات الحكومية لصياغة برامج تدخل اجتماعي وأمني فاعلة للحد من الآثار السلبية للظاهرة.

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن أبرز أشكال استغلال المهاجرين غير الشرعيين في مجتمع الدراسة.
2. رصد واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في بلدية درج.
3. تحديد الآثار السلبية (الاجتماعية، الصحية، الأمنية، والاقتصادية) المترتبة على الهجرة غير الشرعية.
4. إبراز آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة هذه الظواهر.
5. معرفة ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) للآثار السلبية تُعزى لمتغيرات العمل (جهة العمل، طبيعة العمل، طبيعة التعامل، نطاق العمل).

تساؤلات وفرضيات البحث:

- **التساؤلات الفرعية:**
  1. ما هي أكثر الأشكال شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين في مجتمع الدراسة؟
  2. ما هو واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مجتمع الدراسة؟
  3. ما هي الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة؟
  4. ما هي آليات التدخل الاجتماعي والأمني المقترحة للمواجهة؟
  5. هل توجد فروق دالة إحصائياً للآثار السلبية تُعزى لمتغيرات الدراسة؟
- **الفرضيات :**تفترض الدراسة أن تنامي تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر حدود بلدية درج يساهم بصورة مباشرة في إنتاج بيئات اجتماعية هشّة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستغلال البشري وتنامي شبكات الاتجار بالبشر كنتائج بنيوية ملازمة.

المفاهيم والمصطلحات

يُعدّ تحديد مفاهيم الدراسة شرطاً أساسياً من شروط البحث العلمي بشكل عام، والاجتماعي بشكل خاص؛ لأن تحديد المفاهيم بشكل واضح ودقيق يسهل على الباحث معرفة المعاني والأفكار التي يريد التعبير عنها. ويرى الباحث ضرورة تحديد المفاهيم أثناء القيام بدراسة أي بحث؛ كي لا يثير المصطلح أو المفهوم أي خلاف علمي بين الباحثين. وقد اقتصر الباحث في هذه الدراسة على تقديم تعريف لغوي، ونظري، وإجرائي واحد لكل مفهوم.

أولاً: مفهوم الأثر

1. **المفهوم اللغوي :**يُعنى الأثر في اللغة بقية الشيء، وعلامته، وما يُستدلّ به عليه (ابن منظور، د.ت، جـ 4، صـ 5).
2. **التعريف النظري :**هو النتيجة التي تترتب على فعل أو ظاهرة معينة، ويظهر تأثيرها على الفرد أو المجتمع (الحوات، 2007، ص. 20).
3. **المفهوم الإجرائي :**يُقصد بالأثر في هذه الدراسة النتائج المترتبة عن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، والتي تنعكس على المجتمع المحلي في منطقة درج والمناطق المجاورة لها.

ثانياً: مفهوم السلبية

1. **المفهوم اللغوي :**تعني السلبية ما لا أثر له، أو ما كان غير إيجابي (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، مادة: سلب).
2. **التعريف النظري :**تشير السلبية إلى النتائج غير المرغوبة التي تؤدي إلى الإضرار بالبنية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الأمنية للمجتمع (بن مشري، د.ت، ص. 101).
3. **المفهوم الإجرائي :**يُقصد بالسلبية في هذه الدراسة كل ما ينتج عن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من أضرار اجتماعية، واقتصادية، وأمنية، وصحية في المجتمع المحلي.

ثالثاً: مصطلح الآثار السلبية

1. **التعريف النظري :**هي النتائج الضارة التي تترتب على ظاهرة معينة، وتؤثر سلبًا في استقرار المجتمع وأمنه وتنميته (الحوات، 2007، ص. 22).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رابعاً: مفهوم الهجرة

1. **المفهوم اللغوي :**تعني الهجرة الخروج من أرض إلى أرض، وترك الوطن إلى غيره (ابن منظور، د.ت، مادة: هجر).
2. **التعريف النظري :**تُعرف بأنها حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر، داخل الدولة أو خارجها، بدوافع متعددة (بن مشري، د.ت، ص. 94).
3. **المفهوم الإجرائي :**تعني انتقال الأفراد من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل ليبيا hoặc خارجها، مرورًا بالمناطق الصحراوية والحدودية مثل منطقة درج.

خامساً: مفهوم غير الشرعية

1. **المفهوم اللغوي :**تعني خلاف الشيء ومغايره (ابن منظور، د.ت، مادة: غير؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، مادة: شرع).
2. **التعريف النظري :**يُقصد بها كل فعل يتم خارج الإطار القانوني الذي تنظمه الدولة (بن مشري، د.ت، ص. 97).
3. **المفهوم الإجرائي :**يُراد بها في هذه الدراسة كل انتقال أو عبور يتم دون احترام القوانين المنظمة للدخول، أو الإقامة، أو المرور داخل دولة ليبيا.

سادساً: مصطلح الهجرة غير الشرعية

1. **التعريف النظري :**هي انتقال الأشخاص عبر الحدود الدولية دون استيفاء الشروط القانونية المطلوبة للدخول أو الإقامة (بن مشري، د.ت، ص. 98).

سابعاً: مفهوم العلاقة

1. **التعريف النظري :**هي الارتباط المتبادل بين ظاهرتين أو أكثر، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة (بن مشري، د.ت، ص. 103).
2. **المفهوم الإجرائي :**هو الارتباط القائم بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، حيث تُعد الأولى مدخلًا لانتشار الثانية في المناطق الحدودية.

ثامناً: مفهوم الظاهرة

1. **المفهوم اللغوي :**هي الأمر الواضح المنكشف، أو ما يبدو للعيان بعد خفاء (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، مادة: ظهر).
2. **التعريف النظري :**الظاهرة الاجتماعية هي نمط من السلوك الإنساني المتكرر، ينتشر داخل المجتمع ويخضع لعوامل اجتماعية متعددة (بن مشري، د.ت، ص. 92).
3. **المفهوم الإجرائي :**يُقصد بها في هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بوصفهما سلوكين اجتماعيين متكررين في المناطق الحدودية الليبية.

تاسعاً: مفهوم الاتجار

1. **المفهوم اللغوي :**التصرف في المال طلبًا للربح (ابن منظور، د.ت، مادة: تجر).
2. **التعريف النظري :**هو ممارسة أنشطة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة (الصادق، 2011، ص. 10).

عاشراً: مفهوم البشر

1. **المفهوم اللغوي :**الإنسان (ابن منظور، د.ت، مادة: بشر).
2. **التعريف النظري :**يُقصد بهم الأشخاص الطبيعيون الذين يتمتعون بالحقوق والحريات الأساسية (مبارك، 2010، ص. 4).

الحادي عشر: مصطلح الاتجار بالبشر

1. **التعريف النظري :**هو تجنيد الأشخاص، أو نقلهم، أو إيوائهم باستخدام وسائل غير مشروعة، بغرض استغلالهم (الصادق، 2011، ص. 12).

الثاني عشر: مفهوم المنطقة

1. **المفهوم اللغوي :**جزء من الأرض له حدود يتميز بها (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2004، مادة: نطق).
2. **التعريف النظري :**نطاق جغرافي يتميز بخصائص طبيعية أو بشرية معينة (بثقة، 2013، ص. 42).
3. **المفهوم الإجرائي :**تعني بلدية درج والمناطق المجاورة لها، والتي تُعد من المناطق الحدودية ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، وتُستخدم وحدة مكانية لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من آثار اجتماعية وعلاقتها بظاهرة الاتجار بالبشر داخل المجتمع المحلي.

الثالث عشر: المجاورة

1. **المفهوم اللغوي :**القُرب والدنوّ، وجاورَه: سكن بقربه (ابن منظور، د.ت، مادة: جور).
2. **التعريف النظري :**المناطق المجاورة هي الأقاليم القريبة جغرافيا من منطقة معينة، وتتأثر بها وتتفاعل معها اجتماعيًا واقتصاديًا (بثقة، 2013، ص. 46).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **المفهوم الإجرائي :**يُراد بها المناطق القريبة جغرافيا من منطقة درج، والتي تشترك معها في الخصائص الصحراوية والحدودية، وتشهد نشاطًا مشابهًا للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

لدراسات السابقة

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجريمة الاتجار بالبشر لما لهما من انعكاسات أمنية واجتماعية خطيرة. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات، مصنفة إلى دراسات محلية، وعربية، وعالمية:

أولاً: عرض الدراسات السابقة

1. الدراسات المحلية:

- **دراسة (الطوباشي، 2020) :**بعنوان "السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية". ركزت الدراسة على تقييم نجاعة السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع الليبي عبر القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء نصوص القانون. وأكدت النتائج أن المشرع الليبي اعتبر المهاجر مجرمًا يستحق العقاب، ورصد عقوبات مشددة لجرائم نقل وإيواء المهاجرين، مع الإشارة إلى مخاطر الموت عطشًا أو التيه في الصحراء الكبرى.
- **دراسة (عبد الرحمن، 2025) :**بعنوان "الآثار السياسية والاقتصادية لعمليات الاتجار بالبشر في دولة ليبيا وطرق مواجهتها". هدفت الدراسة إلى تحليل الانعكاسات السياسية لظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا منذ عام 2011، مثل ضعف سلطة الدولة وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة. واستخدمت المنهج التحليلي لنصوص الاتفاقيات والتشريعات الوطنية، وخلصت إلى أن الفراغ الأمني جعل من ليبيا دولة معبر رئيسية، حيث يتم نقل المهاجرين عبر مسارات صحراوية في شاحنات مقابل مبالغ مالية، مما يعرضهم لانتهاكات حقوقية جسيمة.

2.الدراسات العربية والإقليمية:

- **دراسة (الحوات، 2007) :**بعنوان "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي". تناولت الدراسة الظاهرة من منظور إقليمي شامل لدول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) باعتبارها محطات عبور. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي مع جانب ميداني شمل مقابلات مع مهاجرين. وبينت النتائج أن عبور الصحراء الكبرى يمثل أخطر مراحل الرحلة، حيث يتعرض المهاجرون للاستغلال القسري والموت، كما رصدت نمو شبكات تهريب تتعامل مع المهاجرين كسلع بشرية.
- **دراسة (صادق، 2011) :**بعنوان "جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود". هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، مع التركيز على حماية الضحايا في منطقة الخليج العربي. واعتمدت المنهج المقارن بين التشريعات، وأكدت على ضرورة التنسيق الأمني الحدودي لمكافحة الشبكات الإجرامية التي تستغل العوز الاقتصادي للضحايا.

3.الدراسات العالمية :تُعدّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالاتجار بالبشر من القضايا التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الدولية، حيث تناولت العديد من التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية هذه العلاقة من زوايا متعددة:

- **تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة :(UNODC, 2016)** المعنون *Global Report on Trafficking in Persons*، أوضح أن هناك علاقة وثيقة بين مسارات الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر؛ إذ غالبًا ما تتحول عمليات تهريب المهاجرين إلى استغلال قسري، خاصة عندما يعجز المهاجرون عن دفع تكاليف الرحلة، فيتم استغلالهم في العمل القسري أو الاستغلال الجنسي.
- **تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة :(UNODC, 2018)** المعنون *Smuggling of Migrants: A Global Review*، قدّم تحليلًا معمقًا لظاهرة تهريب المهاجرين، موضحًا أن التهريب والاتجار بالبشر يمثلان عمليتين مترابطتين؛ إذ تبدأ العلاقة غالبًا بتهريب طوعي، لكنها قد تنتهي بالاتجار نتيجة الاستغلال والإكراه.
- **تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة :(UNODC, 2022)** المعنون *Global Report on Trafficking in Persons*، يُعدّ من أبرز المراجع العالمية في هذا المجال، إذ اعتمد على بيانات من أكثر من 140 دولة. أشار التقرير إلى أن المهاجرين غير النظاميين يُعدّون من أكثر الفئات عرضة للاستغلال، خاصة في ظل غياب الحماية القانونية، مما يجعلهم أهدافًا سهلة لشبكات الاتجار بالبشر. كما بيّن أن النزاعات والأزمات الاقتصادية تسهم في زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية، وبالتالي ارتفاع معدلات الاتجار بالبشر.
- **دراسة جامعة الأمم المتحدة :(UNU-WIDER, 2017)** المعنونة *Illegal Immigration, Human Trafficking, and Organized Crime*، الصادرة عن معهد جامعة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والبحثية، تناولت العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وأكدت أن تشديد سياسات الهجرة يدفع المهاجرين إلى الاعتماد على شبكات غير قانونية، مما يزيد من احتمالية تعرضهم للاتجار بالبشر.

ثانياً: التعقيب على الدراسات السابقة

- **التعقيب على دراسة الحوات :(2007)** تُعتبر مرجعًا تاريخيًا واجتماعيًا مهمًا يوثق مسارات الهجرة عبر الصحراء الكبرى، وقد نجحت في تسليط الضوء على المعاناة الإنسانية للمهاجرين في المناطق الحدودية الصعبة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **التعقيب على دراسة صادق :(2011)** أفادت في تبيان الطبيعة المنظمة والعابرة للحدود لجرائم الاتجار بالبشر، وشددت على أهمية الحماية القانونية للفئات الضعيفة والضحايا.
- **التعقيب على دراسة الطوباشي :(2020)** تميزت الدراسة بتأصيل الجانب العقابي في القانون الليبي، وتوضيح كيف يتعامل المشرع مع أفعال النقل والإيواء كجرائم تمس أمن الدولة، مما يخدم فهمنا للإطار القانوني المنظم للحدود.
- **التعقيب على دراسة عبد الرحمن :(2025)** قدمت رؤية حديثة تربط بين الفراغ السياسي والانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون في المسارات الصحراوية، وهي بالغة الأهمية في توثيق دور المجموعات المسلحة في استغلال المهاجرين.
- **التعقيب على الدراسات العالمية :**من خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح وجود اتفاق عام بينها على مجموعة من النتائج الأساسية؛ إذ تؤكد جميعها وجود علاقة طردية قوية بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. كما تتفق على أن ضعف الحماية القانونية للمهاجرين يُعدّ العامل الرئيس في تعرضهم للاستغلال، إضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه شبكات التهريب والجريمة المنظمة. ويُلاحظ كذلك أن هذه الدراسات اعتمدت في معظمها على مناهج كمية وتحليل إحصائي للبيانات العالمية، مع تركيز واضح على الأبعاد الدولية للظاهرة، دون التعمق الكافي في السياقات المحلية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1.أوجه التشابه:

- **الموضوع العام :**تلتقي هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية وعلاقتها الوثيقة بجريمة الاتجار بالبشر.
- **البيئة الجغرافية :**تشترك هذه الدراسة مع دراسات (عبد الرحمن، والطوباشي، والحوات) في التركيز على ليبيا والبيئة الصحراوية كميدان رئيسي للعمليات الإجرامية والعبور غير القانوني.
- **توصيف الجريمة :**تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (صادق) في اعتبار هذه الظاهرة جريمة منظمة وعابرة للحدود تستهدف الفئات الضعيفة.

2.أوجه الاختلاف:

- **النطاق المكاني الدقيق :**بينما تناولت الدراسات السابقة ليبيا بشكل عام أو منطقة المغرب العربي والخليج، تتميز هذه الدراسة بالتحديد المكاني الدقيق (منطقة درج)، وهي منطقة حدودية صحراوية لها خصوصيتها الأمنية والاجتماعية التي لم تُفرد لها دراسة مستقلة بهذا العمق.
- **التركيز الموضوعي (الحدود والصحراء) :**تركز هذه الدراسة بشكل مكثف على واقع الحدود البرية والمسارات الصحراوية في منطقة درج تحديدًا، والأثر السلبي المباشر على المجتمع المحلي والمناطق المجاورة، بينما كانت الدراسات الأخرى أكثر عمومية أو ركزت على الجوانب السياسية والقانونية الكلية.
- **الحداثة والواقعية الميدانية :**تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات الأقدم (مثل دراسة الحوات، 2007) في أنها ترصد الواقع الأمني بعد التطورات الأخيرة وتداخل شبكات الاتجار بالبشر مع الأزمات الأمنية الراهنة في المناطق الحدودية النائية.
- **المنهجية العلمية :**اعتمدت الدراسات العالمية السابقة بشكل رئيسي على المنهج الكمي والتحليل الإحصائي، بينما اعتمدت دراستنا الحالية على المنهج الوصفي التحليلي متضمنًا استخدام أدوات بحثية ميدانية (مثل الاستبيانات)، بهدف فهم الظاهرة في سياقها الاجتماعي الواقعي.
- **الهدف التطبيقي :**سعيًا وراء تجاوز أهداف الدراسات السابقة التي ركزت على التحليل العام، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم فهم أعمق للظاهرة في سياق اجتماعي محدد، بما يسهم في إثراء المعرفة التطبيقية في مجال الخدمة الاجتماعية.

منهجية الدراسة

يتوقف تحديد منهج الدراسة على طبيعة مشكلة البحث وأهدافه، بالإضافة إلى الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة للباحث. وتعتمد هذه الدراسة على منهجية وصفية تحليلية؛ نظرًا لطبيعة الظواهر محل البحث التي تتطلب وصفًا دقيقًا للآثار الاجتماعية السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتباطها بظاهرة الاتجار بالبشر في مدينة درج، تليها عملية تحليل معمقة للنتائج والأبعاد المستخلصة.

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة :مؤسسات حكومية داخل نطاق بلدية درج والمناطق المجاورة.

عينة الدراسة :عينة عمدية من المؤسسات المعنية بالظاهرة.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على:

الحدود الموضوعية :الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية وعلاقتها بظاهرة الاتجار بالبشر.

الحدود المكانية :بلدية درج والمناطق المجاورة لها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحدود الزمانية.(2026 - 2025) **:**

المصادر والمنهج النظري

تُعد هذه الدراسة في عمقها دراسة مكتبية ونظرية، وقد اعتمدت على:

1. **المصادر الثانوية :**جمع وتحليل شامل للدراسات والتقارير والبيانات المتوفرة حول ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
2. **التحليل النظري :**استخدام المنهج التحليلي في تفكيك ودراسة الأوجه المتعددة للآثار الاجتماعية، والبحث في العوامل الاقتصادية والسياسية التي تدفع بهذه الظواهر.

أدوات جمع البيانات

على الرغم من الطبيعة المكتبية للدراسة، فهي تتضمن جانبًا ميدانيًا محدودًا لجمع بيانات تدعم التحليل النظري، وذلك من خلال:

أداة الاستبيان :هي الأداة الميدانية الوحيدة المستخدمة في هذه الدراسة، ولن يتم إجراء مقابلات.

أولاً: سبب اختيار الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة بناءً على الدراسة الاستطلاعية والمراجعة المتعمقة للأدبيات والواقع الميداني، توصل الباحث إلى أن الاستبانة تمثل الأداة الأكثر ملاءمة لطبيعة هذا البحث. يعود ذلك إلى عدم وجود مراكز إيواء رسمية أو جمعيات خيرية متخصصة تقدم خدمات مباشرة للمهاجرين غير الشرعيين في نطاق بلدية درج، مما حال دون إمكانية تطبيق أدوات بحثية أخرى كالمقابلات المعمقة أو الملاحظة بالمشاركة المباشرة مع هذه الفئة .لذلك، تم التوجه إلى المؤسسات الحكومية الواقعة ضمن نطاق بلدية درج والمناطق المجاورة لها، باعتبارها الجهات الأكثر احتكاكًا بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتُطبق الاستبانة على العاملين فيها أو على الملفات والبيانات المتاحة لديهم.

ثانياً: إجراءات إعداد الاستبانة وتحكيمها تم إعداد الاستبانة وفق المنهج العلمي الدقيق، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1. **صياغة أولية للفقرات :**بناءً على الإطار النظري وأسئلة البحث، تمت صياغة فقرات أولية للاستبانة.
2. **التحكيم (الصدق الظاهري وصدق المحتوى) :**تم عرض النسخة الأولية من الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والكفاءة العالية من مختلف التخصصات ذات الصلة، وهم:
   - أستاذ متخصص في اللغة العربية (للتدقيق اللغوي والنحوي والإملائي).
   - أساتذة في علم الاجتماع وعلم النفس (للتأكد من ملاءمة الفقرات للظاهرة المدروسة).
   - أستاذ متخصص في منهجية البحث العلمي (للتأكد من سلامة البناء المنهجي للاستبانة ووضوح التعليمات).
3. **إجراء التحليلات اللازمة بعد التحكيم :**بناءً على آراء المحكمين ومقترحاتهم، تم تعديل بعض الفقرات، وحذف أخرى، وإعادة صياغة ما هو غير واضح، وإجراء معاملات الصدق المناسبة (كنسبة الاتفاق بين المحكمين).

ثالثاً: توزيع الاستبانة وجمع البيانات بعد الانتهاء من مرحلة التحكيم والتعديل، تم توزيع (38) استبانة على المؤسسات الحكومية المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن نطاق بلدية درج والمناطق المجاورة. وقد تمت متابعة توزيع الاستبانات واسترجاعها بدقة وعناية فائقة، بهدف ضمان الحصول على إجابات كاملة ومنظمة. وقد لاقى الباحث تعاونًا كبيرًا من مسؤولي هذه المؤسسات، مما ساهم في رفع نسبة الاستجابة ودقة البيانات.

رابعاً: التحليل الإحصائي

- للحفاظ على الدقة والموضوعية، تم الاستعانة بدكتور متخصص في الإحصاء وتحليل البيانات، حيث قام بما يلي:
  - إطلاع الباحث على خطوات التحليل الإحصائي خطوة بخطوة.
  - استخدام برامج إحصائية متخصصة) مثل SPSS :أو Excel المتقدم (لتحليل البيانات.
  - استخراج النتائج الإحصائية المناسبة (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معاملات الثبات كألفا كرونباخ، والاختبارات الإحصائية الأخرى) بما يتوافق مع أسئلة الدراسة وفروضها.
  - تقديم النتائج في جداول وأشكال واضحة قابلة للتفسير.

الفراغ البحثي والصعوبات التي واجهت البحث

أظهرت مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بظاهرة الاتجار بالبشر وجود نقص واضح في الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في منطقة درج، حيث ركزت معظم الدراسات على الأبعاد الدولية أو على مناطق حضرية ومركزية، مع إهمال ملحوظ للمناطق الحدودية والطرفية التي تُعد أكثر عرضة لتداعيات هذه الظاهرة.

كما كشفت هذه المراجعة عن قلة البحوث العلمية المتخصصة في هذا المجال، إلى جانب ضعف اهتمام الباحثين بدراسة هذه الظاهرة على المستوى المحلي، الأمر الذي أسهم في محدودية المعرفة العلمية المرتبطة بها. ويُضاف إلى ذلك غياب دراسات تناولت الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة درج بشكل خاص، خاصة في ظل ضعف الأطر المؤسسية الرسمية المعنية بإيواء المهاجرين غير الشرعيين.

وقد واجه الباحث عدة صعوبات ميدانية ومنهجية، من أبرزها عدم وجود مركز رسمي يضم المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة، مما صعّب عملية حصر أعدادهم والتعرّف على أوضاعهم المعيشية بدقة. كما أن غياب قواعد بيانات وإحصاءات رسمية، إلى جانب محدودية المعلومات المتاحة حول ظروف حياتهم اليومية مثل السكن والدخل والحالة الصحية، شكّل عائقًا أمام إجراء تحليل علمي دقيق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إضافة إلى ذلك، برزت صعوبة في الحصول على المعلومات من بعض المؤسسات الاجتماعية والأمنية، نتيجة ضعف التنسيق أو حساسية الموضوع، مما حدّ من إمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة. وبناءً على هذه التحديات، اضطر الباحث إلى الاعتماد على مصادر غير رسمية وبعض المقابلات، وهو ما قد يؤثر نسبيًا على دقة النتائج.
وبناءً على ما سبق، يتضح وجود فراغ بحثي حقيقي يتمثل في نقص الدراسات التي تعالج الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالاتجار بالبشر في منطقة درج، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتوظيف الإطار النظري المناسب، والاعتماد على الاستبيان والمصادر المكتبية، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية ودعم جهود الخدمة الاجتماعية وصنّاع القرار في هذا المجال.

الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة غير الشرعية

تُعد الهجرة من الظواهر الاجتماعية والإنسانية القديمة التي ارتبطت بتاريخ الإنسان منذ نشأته الأولى؛ حيث كانت في بدايتها حركة طبيعية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية مثل البحث عن الغذاء والماء والأمان. ومع تطور المجتمعات وظهور الدول والحدود السياسية، أصبحت الهجرة أكثر تعقيدًا وتعددًا في أشكالها وأنماطها، فلم تعد تقتصر على التنقل الداخلي فقط، بل امتدت لتشمل الهجرة الدولية بمختلف أنواعها.
وفي العصر الحديث، أدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى توسع ظاهرة الهجرة، وخاصة الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول، نظرًا لارتباطها بقضايا البطالة والفقر وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى شبكات التهريب والاتجار بالبشر. كما ساهمت الفوارق التنموية بين الدول في زيادة تدفقات المهاجرين من مناطق الجنوب نحو الشمال، خاصة عبر مناطق العبور في شمال إفريقيا.
وانطلاقًا من ذلك، سيتم التطرق في هذا المحور إلى أنواع الهجرة وأشكالها، ثم أهم دوافعها، إضافة إلى أماكن انتشارها، وأبرز أسبابها، بهدف توضيح هذه الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة بشكل علمي ومنظم. تفرض ظاهرة الهجرة غير الشرعية إشكاليات سوسيولوجية معقدة ومتعددة الأبعاد على البنية المجتمعية المحلية، وفي دراسة تحليلية سوسيولوجية مباشرة تناولت هذه الظاهرة في السياق المحلي، سعت دراسة (Hasan, 2025) لرصد وتفكيك الآثار الاجتماعية المترتبة على الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي (Al-Sharif, 2026) .

أولاً: أنواع الهجرة

لا تقتصر الهجرة على نوع واحد، بل تتنوع بتنوع الأهداف والبيئات القانونية، ويمكن تقسيمها إلى:

1. **الهجرة الداخلية والخارجية :**تتمثل الهجرة الداخلية في الانتقال بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة (كالنزوح من الريف إلى المدن الكبرى)، بينما الهجرة الخارجية هي عبور الحدود السياسية الدولية، وهو ما ينطبق على المهاجرين الأفارقة الذين يتخذون من ليبيا محطة للوصول إلى أوروبا.
2. **الهجرة الشرعية وغير الشرعية :**تعتمد هذه التفرقة على الوضع القانوني؛ فالهجرة الشرعية تتم عبر الطرق الرسمية وبتأشيرات صالحة، أما غير الشرعية فهي التي تتم عبر التسلل أو الالتفاف على القوانين، وهي الجريمة التي تهدد أمن الدول وتعرض سلامة الإنسان للخطر.
3. **الهجرة المؤقتة والدائمة :**ترتبط بهدف المهاجر؛ حيث يسعى البعض للاستقرار الدائم (كلاجئين)، بينما يراها البعض الآخر وسيلة مؤقتة لجمع المال (هجرة اقتصادية) تمهيدًا للعودة أو العبور لمحطة أخرى.

"للهجرة غير الشرعية مفاهيم متعددة سواء من وجهة نظر الدولة المهاجر منها أو الدولة المستقبلة؛ فمفهوم الهجرة غير الشرعية بالنسبة للدولة المهاجر منها هو خروج المواطن من إقليم دولته بوسائل غير شرعية غير الوسائل المخصصة للعبور، أو يخرج من خلال منفذ مشروع لكن بطرق غير مشروعة كتزوير الأوراق الثبوتية الشخصية، أما بالنسبة للدولة المهاجر إليها فهي عبارة عن وصول المهاجر إليها سواء من خلال الحدود البرية أو البحرية بطرق غير شرعية أو بطرق شرعية تتمثل في الإقامة المؤقتة المسموح بها إلا أنه يرفض المغادرة بعد انتهاء تلك المدة مما يجعلها غير شرعية" (جمال وحيدر، 2022، ص. 102-103).

ثانياً: أشكال الهجرة غير الشرعية

تتخذ الهجرة غير الشرعية صورًا متعددة تجعل المهاجر في وضعية مخالفة للقانون، وهي:

1. **الدخول غير القانوني (التسلل) :**وهو عبور الحدود البرية أو البحرية خفيةً دون المرور بالمنافذ الرسمية، وغالبًا ما يتم ذلك عبر "قوارب الموت" أو الشاحنات الصحراوية المتهالكة التي تشرف عليها شبكات التهريب.
2. **تجاوز مدة الإقامة :**ويحدث عندما يدخل المهاجر بتأشيرة شرعية (سياحة أو عمل مؤقت) ثم يرفض المغادرة بعد انتهاء مدتها، ليتحول إلى مقيم غير شرعي في الدولة.
3. **العمل بدون تصريح :**الانخراط في أنشطة اقتصادية دون الحصول على التراخيص اللازمة، مما يجعل المهاجر عرضة للابتزاز والعمل القسري تحت وطأة السخرة.

"تختلف الجريمتان (تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر) في: الغرض من الاتجار بالبشر هو استغلال الضحايا من خلال العمل القسري أو الاستغلال الجنسي أو أشكال أخرى من الإساءة، أما الغرض من تهريب المهاجرين فهو تسهيل الدخول أو البقاء غير القانوني لشخص في بلد لا يملك حقًا قانونيًا في دخوله أو الإقامة فيه، وذلك مقابل دفع من الشخص المُهرّب...

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي تهريب المهاجرين، تُجنى الأرباح من خلال فرض رسوم على النقل أو الوثائق المزيفة أو الخدمات الأخرى التي تُمكّن الهجرة غير النظامية) "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[UNODC] ، 2024، ص. 219).

مسارات الهجرة غير الشرعية

تُشكل المسارات الصحراوية والحدود البرية الشاسعة لليبيا الشريان الرئيسي لتدفقات الهجرة غير الشرعية، حيث تُعد هذه المناطق "مناطق عبور" حرجة تتسم بوعورة التضاريس وغياب الرقابة الأمنية الفعالة. وفي سياق تتبع هذه المسارات، تبرز المناطق الحدودية الجنوبية والغربية، لا سيما منطقة "درج" والمساحات الصحراوية المحيطة بها، كممرات استراتيجية لشبكات التهريب.

أولاً: مسارات عبور المهاجرين غير الشرعيين (الجنوب الليبي)

تُعد الحدود الجنوبية لليبيا مع دولتي النيجر وتشاد الممر الرئيس لمهاجري دول الساحل الإفريقي (النيجر، مالي، بوركينا فاسو، نيجيريا)، وتتخذ الرحلة مسارًا صحراويًا طويلاً يبدأ من مدينة "أغاديس" في النيجر وصولاً إلى مدن الجنوب الليبي.

مسار الساحل والصحراء الكبرى :يقطع المهاجرون آلاف الكيلومترات في قلب الصحراء، وغالبًا ما يتم الجزء الأخير من الرحلة سيرًا على الأقدام ليلاً لتفادي الدوريات الأمنية المحدودة.

نقاط العبور الجنوبية :تبرز مناطق "القطرون" و"أم الأرانب" كمحطات استقبال أولى، قبل نقل المهاجرين إلى "سبها" التي تُعتبر عاصمة إقليم فزان ومركز التوزيع الرئيس نحو الشمال.

"مهاجرو النيجر ومالي وبوركينا فاسو يتجمعون في مدينة أغاديس في شمال النيجر، ثُمَّ يقوم مهرّبون من الطوارق ومن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتهريبهم في رحلة طويلة ومتعبة إلى مدن الجنوب الليبي (القطرون وأم الأرانب). الجزء الأخير من الرحلة يكون مشيًا على الأقدام ليلًا لعشرات الكيلومترات لتجنُّب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب الليبي، وفي هذا الجزء قد يموت بعض المهاجرين عطَشًا في الصحراء (الرحلة تستغرق من أسابيع إلى شهر وتكلِّف المهاجر من 150 إلى 300 دولار أميركي)" (الشيخ العلوي، 2015، ص. 186).

ثانياً: مسارات عبور المهاجرين غير الشرعيين (منطقة درج والحمادة الحمراء)

تكتسب منطقة "درج" والمناطق المجاورة لها (مثل غدامس) أهمية خاصة في خرائط التهريب الغربية؛ فهي تقع في مثلث حدودي يربط ليبيا بالجزائر وتونس، مما يجعلها ممراً مثاليًا للمتسللين عبر "طرق التهريب الغربية والجنوبية."

- **منطقة درج كبوابة عبور :**تُستخدم هذه المنطقة للالتفاف على المعابر الرسمية (مثل رأس جدير والذهبية)، حيث يسلك المهاجرون القادمون من الجزائر والمغرب طرقًا صحراوية وعرة تمر عبر صحراء "الحمادة الحمراء."
- **طبيعة المسار الغربي :**يتميز هذا المسار بصعوبة التضاريس الصحراوية التي توفر غطاءً طبيعيًا للمهربين بعيدًا عن أعين الرقابة، ويُستخدم فيها التنسيق عبر هواتف "الثريا" وأجهزة (GPS) لتجاوز نقاط التمركز الأمني.

دوافع الهجرة غير الشرعية

أولًا: الدافع الاقتصادي (تحسين المستوى المعيشي :(يُعد السعي لتحسين الوضع الاقتصادي الشخصي والأسري من أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية، إذ يرى الأفراد في الهجرة فرصة لتحقيق دخل أفضل مقارنة بما هو متاح في بيئتهم الأصلية (بن مشري، د.ت).

"يسعى المهاجر غير الشرعي إلى تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، ويُعد البحث عن فرص العمل والدخل المرتفع من أهم الدوافع المباشرة لاتخاذ قرار الهجرة" (بن مشري، د.ت، ص. 24).

ثانيًا: دافع الأمان والاستقرار :يشكّل البحث عن الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي دافعًا أساسيًا للهجرة غير الشرعية، خصوصًا في البيئات التي تشهد هشاشة أمنية (الحوات، 2007).

"يمثل الشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل أحد أهم الدوافع التي تجعل الفرد يقدم على الهجرة غير الشرعية بحثًا عن الاستقرار" (الحوات، 2007، ص. 18).

ثالثًا: دافع الطموح الاجتماعي وتحقيق الذات :ترتبط الهجرة غير الشرعية أحيانًا بطموحات فردية تتجاوز الحاجات الأساسية، مثل الرغبة في تحسين المكانة الاجتماعية أو تحقيق الذات (بن مشري، د.ت).

"لا تقتصر دوافع الهجرة غير الشرعية على الضرورات الاقتصادية، بل تشمل أيضًا طموحات فردية تتعلق بتحقيق الذات والارتقاء الاجتماعي" (بن مشري، د.ت، ص. 25).

رابعًا: دافع تقليد التجارب الناجحة "تأثير الشبكات :"يؤدي نجاح بعض تجارب الهجرة السابقة إلى تحفيز الآخرين على تقليدها (الحوات، 2007).

"تُسهم شبكات العلاقات الاجتماعية للمهاجرين السابقين في تشجيع أفراد آخرين على الهجرة، من خلال نقل تجارب النجاح وتقليل الإحساس بالمخاطر" (الحوات، 2007، ص. 21).

خامسًا: دافع الهروب من واقع معيّن :يشمل هذا الدافع الرغبة في الهروب من واقع اجتماعي أو اقتصادي أو أمني ضاغط، دون أن يكون الهدف النهائي محددًا بدقة) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[UNHCR] ، 2019). وتشير الأدبيات إلى أن الهجرة غير الشرعية قد تكون هروبًا من واقع مأزوم أكثر من كونها توجُّهًا نحو هدف واضح، وهو ما يظهر بوضوح في حالات العبور عبر الصحراء الليبية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أسباب الهجرة غير الشرعية

أولًا: الأسباب الاجتماعية

تُعتبر العوامل الاجتماعية من الأوجه المحفزة للهجرة غير الشرعية، وتتمثل في تدهور الروابط الاجتماعية والأسرية التي تدفع الأفراد إلى البحث عن بيئة اجتماعية أفضل. وفي سياق الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا، يمكن ملاحظة الترابط بين العوامل الاجتماعية والظروف المعيشية والاقتصادية الضعيفة وغير الإنسانية التي يعيشها هؤلاء المهاجرين في بلدانهم الأصلية (المنظمة الدولية للهجرة[IOM] ، 2022) .ويُمكن إيجاز أهم الأسباب الاجتماعية في النقاط التالية:

1. **التفكك الأسري وغياب الدعم الاجتماعي :**إن المهاجر يواجه بلا شك تفككًا أسريًا إذ يترك زوجته وأولاده إذا كان متزوجًا، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الإنسانيIOM) ، 2022).
2. **خصائص المهاجرين الديموغرافية والتعليمية :**يتميز أغلب المهاجرين غير الشرعيين بأنهم يمثلون شريحة الشباب، وهم غالبًا من كل التكوينات الاجتماعية الإفريقية (حضرية، وريفية، وقبلية، وصحراوية)، كما أنهم في الغالب من أصحاب المستوى التعليمي البسيط الذي لا يؤهلهم لشيء سوى القراءة والكتابة بصعوبة (البنك الدولي، 2021).
3. **البحث عن وضع اجتماعي أفضل (الحلم الكاذب) :**تدفع حالة اليأس المطلق (التي تمتزج بمشاعر الخوف والحياة والموت) الشباب للبحث عن حياة أفضل في عالم مجهول، وهو تعبير أقصى عن حالة اليأس الإنسانيIOM) ، 2022).
4. **صورة المغترب الناجح :**تلعب صور النجاح الاجتماعي التي يظهرها المهاجر عند عودته لبلده لقضاء العطلة دورًا محرضًا، حيث يبالغ في إبراز مظاهر الغنى (مثل السيارة والهدايا)، مما يزرع في الفرد رغبة سحرية في الهجرة IOM)، 2022).

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية

يُعد العامل الاقتصادي أهم الأسباب والعوامل التي تحرك الناس للهجرة غير الشرعية بحثًا عن العمل والعيش الكريم، وتُعتبر الهجرة الوسيلة التي يبحث فيها الإنسان عن فرصة عمل ولقمة عيش كريمة في مكان يجد فيه ما لا يتوفر في بيئاته الفقيرة (البنك الدولي، 2021). وتتلخص الأسباب الاقتصادية فيما يلي:

1. **البطالة والفقر :**تُعد ظاهرة البطالة إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه القارة الإفريقية اليوم، وهي تمثل تحديًا كبيرًا يأخذ بُعدًا أعمق وأكثر تأثيرًا في كل أرجاء القارة، وتُعد السبب المباشر لكثير من المشاكل والاضطرابات الاجتماعية (البنك الدولي، 2021).
2. **تدني مستويات المعيشة والأجور :**ينطلق أغلب المهاجرين غير الشرعيين من أبناء القرى والأرياف البعيدة المهملة في إفريقيا، حيث يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية ومعيشية ضعيفة جدًا وغير إنسانية، ويهاجرون بحثًا عن العمل المؤقت في شمال إفريقيا (ليبيا/المغرب العربي) لجمع المال للرحلة إلى أوروبا، ويقبلون بأي عمل ولو بأجر زهيد جدًا (IOM، 2022)
3. **رحلة الصحراء كضرورة اقتصادية :**يهدف المهاجر غير الشرعي إلى الاستقرار المؤقت في ليبيا والعمل لبعض الوقت، وعادةً ما يقيم لفترة مؤقتة تمتد من أسابيع إلى أشهر يعيش خلالها حياة متعبة وبسيطة، ويسكن في أماكن غير لائقة (كأطراف المدن أو الورش أو المخازن)، ويضطر للعمل في أعمال النظافة أو رعي الحيوانات تحت أقسى الظروف (UNHCR، 2019)

ثالثًا: الأسباب الأمنية

ترتبط الدوافع الأمنية بشكل وثيق بغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول المنشأ والعبور، مما يجعل الهجرة خيارًا قسريًا للهروب من ظروف غير آمنةUNHCR) ، 2020). وتتمثل أبرز الأسباب الأمنية فيما يلي:

1. **عدم الاستقرار والصراعات الأهلية :**تتمثل العوامل السياسية في غياب الاستقرار في الدول التي تشهد حروبًا أهلية أو صراعات على السلطة، مما يؤدي إلى بيئة سياسية غير آمنة تدفع بالناس للهجرة والهروب إلى مناطق آمنة (UNHCR، 2019)
2. **ملاحقة المهاجرين أمنيًا :**يعتقد بعض المهاجرين الذين يتعرضون للاضطهاد أو العنف في بلدانهم الأصلية أن الهجرة غير الشرعية هي وسيلة للهروب من الملاحقة الأمنية أو السياسية، وفي سياق منطقة المغرب العربي (بما فيها ليبيا)، قد يشعر المهاجر بأنه ملاحق لأسباب أمنية أو سياسية(UNHCR ، 2020).
3. **تفشي الجريمة المنظمة والتهريب :**تعد شبكات التهريب المنظمة عاملًا مؤثرًا، حيث تتولى تهريب المهاجرين بالتنسيق بين أطراف إفريقية وعربية ومغاربية، كما تتداخل اليوم مع التهريب والمخدرات والإرهاب مستغلة المناطق الحدودية الواسعة بين ليبيا ودول الجوار (UNODC، 2020).
4. **نقص الإمكانيات الأمنية في مناطق العبور :**على الرغم من أن ليبيا تواجه تدفقًا كبيرًا للمهاجرين الأفارقة، إلا أنها لا يمكن لها وحدها إيقاف آلاف الأشخاص الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويدخلون ليبيا بطرق مشروعة وغير مشروعة، وتتحمل ليبيا جزءًا كبيرًا من الكلفة الاقتصادية لهذا التدفق (IOM، 2022).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لا تقتصر تداعيات الأزمات والظواهر الوافدة على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتلقي بظلالها على الاستقرار الأسري والأمن المجتمعي، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه دراسة (Al-Maadani, 2026) بشأن ارتباط الاضطرابات الاجتماعية والظواهر السلبية بأبعاد الأمن القومي والاستقرار الداخلي.

رابعًا: الأسباب الصحية

تُشكل العوامل الصحية تحديًا كبيرًا للمهاجرين غير الشرعيين، سواء خلال رحلتهم الشاقة عبر الصحراء أو البحر، أو بسبب الأمراض المتوطنة التي يحملونها من بلدانهم الأصلية (منظمة الصحة العالمية[WHO] ، 2018).

وتتضح الأسباب الصحية في الآتي:

1. **الظروف الصحية لرحلة الصحراء والحدود :**تُعد الرحلة إلى ليبيا عبر الصحراء الكبرى قصة حزينة ودراما إنسانية تتضمن الجوع والعطش والموت، ويضطر المهاجرون أحيانًا إلى شرب مياه غير صالحة، مما يفرض ظروفًا بالغة الخطورة على سلامتهم (IOM، 2022).
2. **غياب الوثائق الصحية والوقائية :**يحمل المهاجرون آثارًا صحية خلال مراحل هجرتهم، ومنهم من يعاني من أمراض متوطنة مثل الملاريا، والتهاب السحايا، والإيدز، والسل، وغالبًا لا يحملون أي ضمانات أو شهادات صحية أو حتى وثائق وجوازات سفر (WHO، 2018).
3. **مشاكل الإيواء والمعيشة المؤقتة :**غالبًا ما يسكن المهاجرون في ليبيا في أماكن لا تتوفر فيها شروط صحية سليمة كالنظافة والتهوية والماء والمجاري، مما يزيد من فرص انتشار الأمراض وتفاقمها (UNHCR، 2019).
4. **المخاطر المهلكة في البحر :**يؤكد الخبراء أن النضال ضد الموت هو الهاجس الأكبر للمهاجرين، والذين يخاطرون بحياتهم وبكل ما لديهم هربًا من البطالة والفقر لتحقيق مستوى معيشي أفضل(IOM ، 2022).

خامسًا: الأسباب النفسية

1. **الإحساس بالاغتراب النفسي والرغبة في التحرر من الواقع المعاش :**تؤدي مشاكل الانتماء والاغتراب إلى اضطرابات نفسية واجتماعية قد تدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل غير مشروعة للهجرة كوسيلة للهروب من التوتر النفسي والضغوط الاجتماعية المتراكمة، إذ لا يهاجر الشاب بسبب الفقر أو البطالة فحسب، بل لأن الضغوط النفسية تدفعه للبحث عن منفذ تخفيف نفسي (اللحام، 2016).
2. **فقدان الأمل في تحقيق الذات داخل المجتمع الأصلي :**لا تُعد الهجرة غير المشروعة نتيجة عوامل اقتصادية فقط، بل ترتبط باستجابة نفسية للرغبة في تحقيق الذات في ظل غياب الفرص المعنوية داخل الوطن، حيث يرى البعض فيها فرصة لتغيير الصورة الذاتية لدى الآخرين إذا شعروا بأن مجتمعهم لا يقدر طموحاتهم (اللحام، 2016).
3. **الشعور بعدم الأمان النفسي والبحث عن استقرار أكبر :**تؤدي الحالة النفسية غير المستقرة، مثل القلق والتوتر المزمن الناتج عن الظروف الاجتماعية الصعبة، إلى رغبة الشخص في الهجرة بحثًا عن أمان نفسي واستقرار عاطفي كخيار تخفيف نفسي (اللحام، 2016).
4. **البحث عن معنى جديد للحياة :**يتجه بعض الأفراد نحو الهجرة غير المشروعة كاستجابة نفسية لدافع داخلي لإيجاد معنى جديد للحياة خارج حدود بيئتهم الأصلية، كتعبير عن رغبة نفسية في إعادة صياغة الذات والحياة بشكل مختلف (اللحام، 2016).

الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية في بلدية درج والمناطق الحدودية

أولاً: الآثار الاجتماعية والأمنية

1. **استغلال المهاجرين في تهريب المخدرات**
   - **"** :تستغل شبكات الجريمة المنظمة تدفق المهاجرين غير النظاميين لنقل المخدرات والسلع غير المشروعة " (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[UNODC] ، 2021).
   - **الأثر :**يؤدي هذا إلى تعرض المهاجرين للاستغلال، وزيادة نشاط الجريمة المنظمة، وتدهور الأمن المحلي.
2. **تدهور الأمن والاستقرار**
   - " توسّع شبكات التهريب والاتجار بالبشر يضعف سيطرة الدولة على المناطق الحدودية ويزيد من المخاطر الأمنية("بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا[UNSMIL] ، 2022).
   - **الأثر :**يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف، وانتشار الفوضى، وانخفاض شعور السكان بالأمان.
3. **انتشار الجريمة المنظمة والعصابات**
   - " الهجرة غير النظامية أسهمت في توسّع اقتصاد غير قانوني قائم على نشاطات تهريبيه متداخلة، تتشارك فيها مجموعات مسلّحة وشبكات قبلية ووسطاء محليون "(المنظمة الدولية للهجرة[IOM] ، 2023).
   - **الأثر :**يزيد من نفوذ العصابات الإجرامية، وارتفاع العنف، وضعف سيطرة الدولة المحلية.
4. **انتشار الاختطاف والتهريب**
   - " سيطرة بعض الجماعات على مسارات الهجرة غير الشرعية أدت إلى انتشار عمليات الخطف والابتزاز في المناطق الصحراوية بين درج وغدامس "(UNSMIL، 2022).
   - **الأثر :**يزيد من الخوف وعدم الاستقرار للسكان المحليين والمهاجرين على حد سواء.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. **العنف وتنافس عصابات التهريب**
- " تتنافس العصابات على السيطرة على مسارات التهريب، ما يؤدي إلى تصاعد النزاعات المسلحة بين المجموعات "(UNODC، 2021).
- **الأثر :**يؤدي إلى ارتفاع حالات العنف المسلح، وزيادة المخاطر الأمنية على المجتمع المحلي والمهاجرين.

6. **انتشار الأسلحة غير المرخصة**
- " انتشار الأسلحة في مناطق العبور يعزز قدرة العصابات على فرض سيطرتها ويمثل تهديدًا مباشرًا للأهالي " (UNSMIL، 2022).
- **الأثر :**يزيد من الانعدام الأمني، وانتشار العنف، وتهديد حياة السكان المحليين.

7. **تهديد الأهالي**
- " الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية تعرض السكان المحليين للابتزاز والتهديد المباشر " UNSMIL)، 2022).
- **الأثر :**يرفع مستوى الخوف النفسي بين الأهالي ويقلل شعورهم بالأمان اليومي.

8. **انتشار عادات سلبية وممارسات مخالفة للمجتمع المحلي**
- " تؤدي بعض سلوكيات المهاجرين غير النظاميين إلى صدامات ثقافية مع المجتمع المحلي، بما في ذلك سرقة الممتلكات، ممارسات السحر، التحرش، الابتزاز، والانقسامات المجتمعية) "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية[UN-Habitat] ، 2022؛IOM ، 2023).
- **الأثر :**يسبب توترات اجتماعية، تفكك الروابط المجتمعية، ضعف الثقة بين السكان المحليين والمهاجرين، ويزيد من احتمالية العنف الاجتماعي.

ثانيًا: الآثار الصحية والسكنية

1. **نشر الأمراض المعدية**
- " المجتمعات في المناطق ذات التدفق الكبير للمهاجرين غير النظاميين تواجه مخاطر متزايدة لتفشي الأمراض المعدية بسبب الاكتظاظ وعدم توفر الخدمات الصحية الأساسية) "منظمة الصحة العالمية[WHO] ، 2022).
- **الأثر :**يزيد من انتقال الأمراض بين السكان المحليين والمهاجرين، ويشكل ضغطًا على النظام الصحي.

2. **زيادة الأعباء الواقعة على القطاع الصحي**
- " تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين يضع ضغطًا كبيرًا على الخدمات الصحية المحلية، متجاوزًا قدرة المستشفيات والمراكز الصحية على تقديم الرعايةIOM) "، 2023).
- **الأثر :**يؤدي إلى ضعف جودة الخدمات الصحية ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية.

3. **ارتفاع أسعار الإيجار**
- " يزداد الضغط على سوق الإيجار في المناطق الحدودية المكتظة بالمهاجرين غير النظاميين، مما يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعارUN-Habitat) "، 2022).
- **الأثر :**يصعب على الأسر المحلية تأمين السكن، ويزيد العبء الاقتصادي على السكان.

4. **السكن العشوائي**
- " يلجأ المهاجرون غير النظاميين إلى السكن العشوائي في ظروف صحية سيئة، مما يزيد المخاطر على حياتهم وصحتهمUN-Habitat) "، 2022).
- **الأثر :**يؤدي إلى تدهور جودة الحياة وانتشار الأمراض وضعف الأمن السكني.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية والبيئية

1. **زيادة البطالة بين الشباب المحليين**
- " تدفق المهاجرين غير النظاميين إلى سوق العمل المحلي يزيد المنافسة على الوظائف منخفضة المهارة، ويؤثر على فرص الشباب المحليينIOM) "، 2023).
- **الأثر :**ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وزيادة الضغط الاقتصادي على الأسر المحلية.

2. **ارتفاع أسعار السلع الأساسية**
- " الزيادة الكبيرة في عدد السكان في المناطق الحدودية تضع ضغطًا على الأسواق الغذائية والسلع الأساسية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعارUN-Habitat) "، 2022).
- **الأثر :**يصعب على السكان تأمين احتياجاتهم، ويزيد الفقر ويقلل القدرة الشرائية.

3. **استنزاف الموارد البيئية وزيادة المخلفات**
- " وجود أعداد كبيرة من المهاجرين في بيئات حدودية هشة يؤدي إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وزيادة المخلفات وتدهور البيئة) "برنامج الأمم المتحدة للبيئة[UNEP] ، 2022).
- **الأثر :**يؤدي إلى تدهور الموارد البيئية مثل المياه والتربة، ويزيد الضغط على النظام البيئي المحلي.

رابعًا: الآثار النفسية المشتركة للمهاجرين والسكان المحليين في بلدية درج والمناطق الحدودية

1. **القلق النفسي والتوتر المستمر**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- " يعاني المهاجرون والمجتمعات المضيفة في مناطق العبور الحدودية من مستويات عالية من القلق النفسي والتوتر نتيجة التعرض المستمر للعنف والمخاطر الأمنية، واستغلال الشبكات الإجرامية "(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[UNHCR] ، 2022؛IOM ، 2023).
- **الأثر :**يؤدي إلى ارتفاع حالات القلق، صعوبة التركيز، ضعف القدرة على اتخاذ القرارات، وزيادة احتمالية الإصابة بأمراض نفسية مزمنة لكل من المهاجرين والأهالي.

2. **الصدمات النفسية نتيجة التحرش والاستغلال والابتزاز**

- " يتعرض المهاجرون، وخصوصًا النساء والأطفال غير المصحوبين، للتحرش والاستغلال الجنسي، في حين يعاني السكان المحليون من التهديدات والابتزاز المرتبط بحركة المهاجرين وشبكات التهريب(IOM ، 2023؛WHO ، 2022).
- **الأثر :**يسبب اضطرابات ما بعد الصدمة، فقدان الثقة، الانعزال الاجتماعي، واضطرابات النوم لكل الطرفين.

3. **الخوف المستمر واضطرابات التوتر النفسي لدى الأهالي والمهاجرين**

- " الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية تؤدي إلى شعور دائم بعدم الأمان لدى السكان المحليين والمهاجرين على حد سواء، بما في ذلك العنف، الاختطاف، والابتزاز(UNSMIL ، 2022).
- **الأثر :**يؤدي إلى توتر مستمر، اضطرابات النوم، صعوبة التواصل الاجتماعي، وضعف التماسك المجتمعي.

4. **الانقسامات الاجتماعية والصراع الثقافي**

- " تؤدي بعض سلوكيات المهاجرين غير النظاميين إلى صدامات ثقافية مع السكان المحليين، بما في ذلك السرقة، ممارسة السحر، التحرش، والابتزاز، ما يزيد من الانقسامات الاجتماعية والضغط النفسي المشترك " (UN-Habitat ، 2022؛IOM ، 2023).
- **الأثر :**يتفاقم التوتر الاجتماعي، ضعف الثقة بين المهاجرين والأهالي، ويزيد احتمالية العنف والتوتر النفسي لكلا الطرفين.

5. **الضغط النفسي الناتج عن نقص الخدمات والموارد**

- " قلة الموارد الأساسية مثل الصحة والسكن والتعليم تزيد من الضغوط النفسية لكل من المهاجرين والأهالي في مناطق العبور الحدودية"(WHO ، 2022؛UN-Habitat ، 2022).
- **الأثر :**يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب، الإجهاد النفسي المزمن، انخفاض القدرة على التأقلم، وزيادة السلوكيات الخطرة لكلا الطرفين.

6. **تأثير الهجرة على الأطفال والشباب من المهاجرين والأهالي**

- " الأطفال والمراهقون من المهاجرين والسكان المحليين في مناطق العبور الحدودية يعانون من فقدان الأمان النفسي، اضطرابات التعليم، وتأثر تطورهم النفسي والاجتماعي نتيجة التوتر المجتمعي والمخاطر المحيطة"(منظمة الأمم المتحدة للطفولة[UNICEF] ، 2022).
- **الأثر :**يؤدي إلى مشاكل سلوكية، ضعف التحصيل الدراسي، اضطرابات عاطفية، وصعوبة الاندماج الاجتماعي لاحقًا لكل من الأطفال المهاجرين وأطفال الأهالي.

الاتجار بالبشر

تُعد ظاهرة الاتجار بالبشر من أخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة التي انتشرت على المستوى العالمي، لما لها من آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة؛ حيث تقوم هذه الظاهرة على استغلال الأفراد بطرق غير مشروعة من خلال الإكراه أو الخداع أو استغلال الحاجة، بهدف تحقيق أرباح مادية على حساب كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.

وقد ارتبطت ظاهرة الاتجار بالبشر بشكل وثيق بظاهرة الهجرة غير الشرعية والصراعات المسلحة والفقر وضعف الاستقرار الأمني، مما جعل العديد من المناطق –وخاصة مناطق العبور الحدودية والصحراوية– بيئة مناسبة لنشاط الشبكات الإجرامية التي تستغل أوضاع المهاجرين والضعفاء. وتُعد منطقة شمال إفريقيا من أبرز المناطق التي تتأثر بهذه الظاهرة، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي كمعبر رئيسي نحو أوروبا (الأمم المتحدة، 2021).

وفي هذا السياق، أصبحت بعض المناطق الصحراوية في ليبيا، ومنها بلدية درج والمناطق المجاورة، ضمن المسارات التي تنشط فيها هذه الشبكات، الأمر الذي أدى إلى ظهور آثار اجتماعية وأمنية وإنسانية متعددة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020). وانطلاقًا من ذلك، سيتم التطرق في هذا المحور إلى أنواع الاتجار بالبشر وأشكاله، وأماكن انتشاره، ودوافعه وأسبابه، إضافة إلى آثاره في منطقة درج والمناطق المجاورة، وذلك بهدف تحليل هذه الظاهرة وفهم أبعادها المختلفة بشكل علمي ومنهجي.

أنواع الاتجار بالبشر

تختلف أنواع الاتجار بالبشر حسب الفئة المستهدفة وطبيعة الاستغلال، ومن أبرزها:

1. **الاتجار بالنساء :**يُعد من أكثر الأنواع انتشارًا؛ حيث يتم استغلال النساء في أعمال غير مشروعة أو تحت ظروف قسرية، وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من ضحايا الاتجار عالميًا (المنظمة الدولية للهجرة، 2021).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. **الاتجار بالأطفال :**يشمل استغلال الأطفال في العمل القسري أو التسول أو أنشطة غير قانونية، وتؤكد اليونيسف أن "الأطفال غير المصحوبين بذويهم هم الأكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر" (منظمة الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسف]، 2020).
3. **الاتجار بالمهاجرين :**وهو الأكثر ارتباطًا بمنطقة الدراسة؛ حيث يتم استغلال المهاجرين أثناء رحلات الهجرة غير الشرعية (المنظمة الدولية للهجرة، 2021).
4. **الاتجار لأغراض العمل القسري :**حيث يُجبر الأفراد على العمل دون إرادتهم مقابل أجور زهيدة أو بدون أجر (منظمة العمل الدولية، 2017).

أشكال الاتجار بالبشر

تتخذ الظاهرة عدة أشكال، أهمها:

1. **العمل القسري :**ويُقصد به إجبار الأشخاص على العمل تحت التهديد أو الإكراه؛ وتعرّفه منظمة العمل الدولية بأنه "كل عمل أو خدمة تُفرض على أي شخص تحت التهديد والعقاب دون أن يكون قد عرض نفسه طوعًا لها" (منظمة العمل الدولية، 2017).
2. **الاستغلال الجنسي :**وهو أحد أخطر الأشكال وأكثرها ربحًا للشبكات الإجرامية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2022).
3. **الاحتجاز مقابل الفدية :**حيث يتم احتجاز الضحايا وابتزاز عائلاتهم ماليًا مقابل إطلاق سراحهم (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2022).
4. **العبودية الحديثة :**وتعني السيطرة الكاملة على الضحية وحرمانها من حريتها (منظمة العمل الدولية، 2017).

أماكن انتشار الاتجار بالبشر

تنتشر هذه الظاهرة عادة في "المناطق الحدودية، مسارات الهجرة غير الشرعية، والمناطق الصحراوية قليلة الرقابة" (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021).

في ليبيا :تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن البلاد أصبحت "منطقة عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا" (المنظمة الدولية للهجرة – ليبيا، 2021).

في منطقة درج :تُعد بلدية درج والمناطق المجاورة جزءًا من المسارات الصحراوية التي تمر عبرها الهجرة غير الشرعية، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الصحراوي، وضعف الرقابة في بعض المناطق النائية، وارتباطها بمسارات نحو الشمال الليبي؛ وبذلك أصبحت المنطقة نقطة عبور أو توقف، ما جعلها معرضة بشكل غير مباشر لنشاط شبكات الاتجار بالبشر (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020).

دوافع الاتجار بالبشر

تتعدد دوافع الاتجار بالبشر وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلا أنها في مجملها ترتبط بعوامل الهشاشة والفقر وضعف الحماية القانونية، مما يجعل بعض الفئات أكثر عرضة للاستغلال:

1. **الفقر والحرمان الاقتصادي :**يُعد الفقر من أهم الدوافع المؤدية إلى الاتجار بالبشر، حيث يدفع الأفراد إلى قبول أعمال غير آمنة أو الوقوع ضحايا للاستغلال. كما تشير الدراسات العربية في قضايا الاتجار بالبشر إلى أن "ضعف الدخل وغياب الموارد الاقتصادية من أبرز العوامل التي تُسهم في انتشار الظاهرة" (الألكسو، 2019).
2. **البطالة وضعف فرص العمل :**يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة قابلية الأفراد للاستغلال، خاصة الشباب والعمالة غير الماهرة. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن "نقص فرص العمل اللائق يسهم في زيادة قابلية الأفراد للوقوع ضحايا للإتجار بالبشر" (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2022).
3. **الهجرة غير الشرعية :**تُعد الهجرة غير النظامية من أهم الدوافع المرتبطة مباشرة بالإتجار بالبشر، حيث يتعرض المهاجرون للاستغلال أثناء الرحلة أو بعدها. وتوضح المنظمة الدولية للهجرة أنّ "المهاجرين غير النظاميين هم من أكثر الفئات عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر بسبب وضعهم القانوني غير المستقر" (المنظمة الدولية للهجرة، 2021).
4. **ضعف الأمن وعدم الاستقرار :**يسهم ضعف الاستقرار أمني في انتشار شبكات الاتجار بالبشر، حيث تستغل هذه الشبكات غياب الرقابة؛ إذ إن "ضعف سيادة القانون وعدم الاستقرار الأمني يتيحان بيئة مناسبة لانتشار الجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالبشر" (الأمم المتحدة، 2021).
5. **الطلب على العمالة الرخيصة :**يُعد وجود سوق عمل غير رسمي من أهم العوامل التي تشجع على الاستغلال؛ حيث تؤكد منظمة العمل الدولية أن "الطلب على العمالة منخفضة التكلفة في الاقتصاد غير الرسمي يعد أحد المحركات الرئيسية لاستمرار العمل القسري" (منظمة العمل الدولية، 2017).
6. **ضعف الوعي المجتمعي :**يساهم ضعف الوعي بخطورة الاتجار بالبشر في استمرار الظاهرة، وتشير دراسات عربية في الجريمة المنظمة إلى أن "نقص التوعية يجعل الأفراد أكثر عرضة للوقوع في شبكات الاستغلال" (الحربي، 2017).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أسباب الاتجار بالبشر في منطقة درج والمناطق المجاورة

تُعد ظاهرة الاتجار بالبشر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي ارتبطت بتزايد الهجرة غير الشرعية، خاصة في المناطق الحدودية والصحراوية. وفي هذا السياق، عرّفت الأمم المتحدة الاتجار بالبشر بأنه "تجنيد أو نقل أو إيواء أشخاص بوسائل غير مشروعة بغرض الاستغلال" (الأمم المتحدة، 2021). ويعكس هذا التعريف الطبيعة المركبة لهذه الظاهرة، والتي تتعدد أسبابها في منطقة درج والمناطق المجاورة:

1. **العوامل الاقتصادية :**تُعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز الأسباب المؤدية إلى انتشار الاتجار بالبشر، حيث يدفع الفقر وارتفاع معدلات البطالة الأفراد إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، حتى وإن كانت غير مشروعة؛ إذ إن "الفقر والبطالة يمثلان بيئة خصبة لانتشار جرائم الاتجار بالبشر، حيث يستغل المتاجرون حاجة الأفراد وضعفهم الاقتصادي" (العتيبي، 2015). وبالربط مع منطقة درج، فإن محدودية فرص العمل في المناطق الصحراوية تجعل بعض الأفراد أكثر عرضة للاستغلال أو الانخراط في هذه الأنشطة.
2. **الموقع الجغرافي ومسارات الهجرة :**تُسهم الطبيعة الجغرافية لمنطقة درج في جعلها ممرًا للهجرة غير الشرعية، وهو ما يزيد من احتمالية انتشار الاتجار بالبشر؛ حيث إن "المناطق الحدودية التي تشهد تدفقات للهجرة غير النظامية تُعد بيئة مناسبة لنشاط شبكات الاتجار بالبشر" (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020)، وهذا ما ينطبق على المناطق الصحراوية التي يصعب مراقبتها بشكل كامل.
3. **ضعف الرقابة الأمنية :**يسهم ضعف الرقابة الأمنية في تسهيل عمل الشبكات الإجرامية، حيث تستغل هذه الشبكات غياب السيطرة الفعلية على بعض المناطق؛ إذ إن "ضعف الأجهزة الرقابية والأمنية يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر وانتشارها في المناطق الهشة" (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018).
4. **انخفاض مستوى الوعي المجتمعي :**يُعد ضعف الوعي بخطورة الاتجار بالبشر أحد العوامل التي تساعد على استمراره، حيث قد لا يميز بعض الأفراد بينه وبين تهريب المهاجرين؛ حيث إن "نقص الوعي المجتمعي بطبيعة الاتجار بالبشر يسهم في تفاقم الظاهرة ويحد من جهود مكافحتها" (المنظمة الدولية للهجرة، 2017).
5. **الطلب على العمالة الرخيصة :**يُسهم الطلب على العمالة منخفضة الأجر في تشجيع استغلال المهاجرين، حيث يتم تشغيلهم في ظروف غير إنسانية؛ إذ إن "الطلب على العمالة الرخيصة يُعد من المحركات الأساسية لجرائم الاتجار بالبشر، خاصة في الاقتصاد غير الرسمي" (منظمة العمل الدولية، 2014).
6. **ضعف تطبيق القوانين والتشريعات :**رغم وجود قوانين تجرّم الاتجار بالبشر، إلا أن ضعف تطبيقها يُقلل من فعاليتها؛ حيث ينص القانون الليبي رقم (10) لسنة 2013 بشأن تجريم الاتجار بالبشر، ومع ذلك فإن التحديات الميدانية قد تعيق التنفيذ الكامل، إذ يُعد "ضعف تطبيق القوانين من أبرز العوامل التي تسمح باستمرار جرائم الاتجار بالبشر" (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2009).

الآثار المترتبة على الاتجار بالبشر في منطقة درج والمناطق المجاورة

تُعد ظاهرة الاتجار بالبشر من الظواهر ذات الآثار العميقة على الفرد والمجتمع والدولة، حيث تمتد انعكاساتها لتشمل الجوانب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطًا للهجرة غير الشرعية مثل منطقة درج.

1. **الآثار الاجتماعية :**يؤدي الاتجار بالبشر إلى تفكك الروابط الاجتماعية وظهور مشكلات داخل المجتمع، نتيجة استغلال الأفراد وإبعادهم عن أسرهم؛ حيث يؤدي "الاتجار بالبشر إلى انتهاك كرامة الإنسان وتفكك البنى الاجتماعية وزيادة هشاشة الفئات المستضعفة" (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020). كما يسهم في انتشار مظاهر اجتماعية سلبية مثل الاستغلال والهجرة غير النظامية داخل المجتمع المحلي.
2. **الآثار الأمنية :**يسهم الاتجار بالبشر في تعزيز نشاط الجريمة المنظمة وتهديد الاستقرار الأمني، خاصة في المناطق الحدودية والصحراوية؛ حيث إن "شبكات الاتجار بالبشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار" (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018). وفي هذا السياق، فإن منطقة درج باعتبارها منطقة عبور قد تتأثر بهذه الشبكات بشكل غير مباشر.
3. **الآثار الاقتصادية :**يؤدي الاتجار بالبشر إلى خسائر اقتصادية تتمثل في استغلال العمالة وغياب الإنتاجية العادلة، إضافة إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي؛ وتشير منظمة العمل الدولية إلى أنّ "العمل القسري والاستغلال يسببان خسائر اقتصادية كبيرة ويضعفان من فرص التنمية المستدامة" (منظمة العمل الدولية، 2014).
4. **الآثار الإنسانية** :تُعد الآثار الإنسانية من أخطر نتائج الاتجار بالبشر، حيث يتعرض الضحايا لانتهاك حقوقهم الأساسية؛ وحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2014)، فإن "ضحايا الاتجار بالبشر يتعرضون لانتهاكات خطيرة تشمل الاستغلال وسوء المعاملة وحرمانهم من الحرية". كما يعاني الضحايا من آثار نفسية واجتماعية طويلة المدى نتيجة ما يتعرضون له من استغلال

لا يمكن فصل ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن سياقها الاقتصادي والإداري؛ إذ توضح دراسة (Younis, 2026)طبيعة "العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية للخلل الإداري وكيفية مكافحتها"، مسلطة الضوء على بيئات العمل الإداري والخدمي «والتي غالباً ما تتقاطع مع ثغرات مسارات الهجرة غير النظامية. إضافة إلى ذلك، تشير دراسة (Al-Zrebi, 2026)حول «انعكاسات التنمية المستدامة (أو غيابها) على البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي «إلى كيفية تفكك التوازن الوظيفي للمجتمعات المحلية نتيجة التهميش التنموي والاقتصادي للمناطق الحدودية. يعزى جزء كبير من التهميش الخدمي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والإداري في المناطق النائية والحدودية إلى غياب آليات الإدارة المحلية الفاعلة، وهنا تبرز أهمية إرساء قواعد التنظيم الإداري الملائم للخصوصية الجغرافية، استناداً إلى ما ناقشته دراسة (Shanaf, 2026) حول ركائز وأسس اللامركزية الإدارية ومدى ملاءمتها للتنظيم الإداري في ليبيا.

النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تُعد النظريات الاجتماعية من الأدوات الأساسية في علم الاجتماع لفهم الظواهر الاجتماعية وتحليل أسبابها ونتائجها؛ حيث تساعد الباحث على تفسير العلاقات بين مكونات المجتمع المختلفة وربطها بالسياق الاجتماعي العام. وتبرز أهمية هذه النظريات عند دراسة الظواهر المعقدة مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية متداخلة.

وفي هذا الإطار، تُعتبر النظرية الوظيفية من أبرز النظريات التي يمكن من خلالها تفسير هذه الظواهر، لأنها تنظر إلى المجتمع باعتباره نظامًا متكاملًا يتكون من أجزاء مترابطة، يؤدي كل جزء منها وظيفة معينة تساهم في الحفاظ على استقرار المجتمع وتوازنه.

أولاً: مفهوم النظرية الوظيفية

تقوم النظرية الوظيفية على فكرة أساسية مفادها أن المجتمع يشبه الكائن الحي، حيث يتكون من مجموعة من المؤسسات الاجتماعية (مثل: الأسرة، الاقتصاد، التعليم، الأمن)، وكل مؤسسة تؤدي وظيفة محددة تساهم في استمرار النظام الاجتماعي.

ويرى علماء الاجتماع الوظيفيون، وعلى رأسهم إميل دوركايم، أن:

- "المجتمع ليس مجرد تجمع أفراد، بل هو كيان متكامل تتفاعل فيه الأجزاء المختلفة بشكل يؤدي إلى الحفاظ على التوازن والاستقرار الاجتماعي."
- "الوظيفية ترى أن أي خلل في أحد أجزاء البناء الاجتماعي يؤدي إلى اضطراب في بقية الأجزاء."

ثانيًا: مبادئ النظرية الوظيفية

تقوم النظرية الوظيفية على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها:

1. المجتمع وحدة متكاملة تتكون من أجزاء مترابطة.
2. لكل جزء في المجتمع وظيفة محددة تسهم في استقراره.
3. التوازن الاجتماعي يتحقق من خلال أداء هذه الوظائف بشكل صحيح.
4. أي خلل في وظيفة من وظائف المجتمع يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية.
5. الظواهر الاجتماعية تُفهم في إطار وظيفتها داخل المجتمع.

ثالثًا: تفسير الهجرة وفق النظرية الوظيفية

تفسر النظرية الوظيفية الهجرة غير الشرعية على أنها نتيجة لاختلال التوازن الوظيفي داخل المجتمع، خاصة في الجوانب الاقتصادية والأمنية.

فعندما يعجز المجتمع عن أداء وظيفته الاقتصادية (مثل توفير فرص العمل) أو وظيفته الأمنية (مثل الاستقرار)، فإن الأفراد يسعون إلى البحث عن بدائل خارج هذا المجتمع، وهو ما يؤدي إلى الهجرة.

"الهجرة تمثل استجابة اجتماعية لعدم قدرة المجتمع على إشباع حاجات أفراده الأساسية."

وبناءً على ذلك، فإن الهجرة ليست ظاهرة عشوائية، بل هي نتيجة طبيعية لخلل في التوازن الاجتماعي داخل الدولة أو المجتمع المحلي.

رابعًا: تفسير الاتجار بالبشر وفق النظرية الوظيفية

ترى النظرية الوظيفية أن الاتجار بالبشر يظهر عندما يحدث خلل في وظائف المجتمع الأساسية، وخاصة الوظيفة الاقتصادية والرقابية.

فعندما تزداد البطالة، ينتشر الفقر، يضعف تطبيق القانون، ويقل الاستقرار الأمني، فإن ذلك يخلق بيئة مناسبة لظهور أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالبشر، والتي تُعد في هذا السياق "وظيفة غير شرعية" يستغلها بعض الأفراد لتحقيق الربح.

"الانحرافات الاجتماعية تظهر عندما تفشل المؤسسات الاجتماعية في أداء وظائفها بشكل متوازن." تُفسر النظرية الوظيفية الجريمة والانحراف بوصفهما مظهراً من مظاهر التصدع أو الخلل المؤقت في نسق الضبط الاجتماعي. وتؤكد نتائج دراسة (Al-Saghir, 2026)المعنونة (*The role of social norms in reducing the spread of crime*) على الدور المحوري الذي تلعبه الأعراف والضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من انتشار الجرائم المستحدثة .«وفي اتجاه متصل، تناولت دراسة » (Ahmed, 2026)أهمية عمليات التنشئة الاجتماعية ودورها في مكافحة السلوكيات المنحرفة لدى الأحداث، لا سيما في ظل ضعف المؤسسات الرقابية في بعض البيئات المحلية كبلدية بني وليد«، وهو ما ينطبق نسبياً على هشاشة البيئات الحدودية المستهدفة بالدراسة مثل منطقة "درج". كما تتكامل هذه الرؤية مع ما طرحته دراسة (Al-Saghir, 2026)في سياق آخر حول الظواهر السلوكية السلبية والآثار الاجتماعية المرتبطة بها.

وبالتالي فإن الاتجار بالبشر يمكن تفسيره كنتاج مباشر لاختلال التوازن الوظيفي داخل المجتمع.

خامسًا: تطبيق النظرية الوظيفية على منطقة درج

من خلال النظرية الوظيفية يمكن تحليل وضع منطقة درج والمناطق المجاورة في إطار الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالهجرة والاتجار بالبشر كما يلي:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- وجود خلل في الوظيفة الاقتصادية (قلة فرص العمل وارتفاع البطالة).
- ضعف في الوظيفة الأمنية والرقابية في بعض المناطق الصحراوية.
- وقوع المنطقة ضمن مسارات الهجرة غير الشرعية.
- ارتباطها بحركة العبور بين دول الجنوب ودول الشمال.

وبناءً على ذلك، فإن ظهور الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في هذه المنطقة لا يُفسر كظاهرة منفصلة، بل كنتاج لاختلال في التوازن الوظيفي داخل المجتمع المحلي والإقليمي.

سادسًا: أهمية النظرية الوظيفية في الدراسة

تساعد النظرية الوظيفية في فهم هذه الظواهر من خلال:

1. تفسير العلاقة بين الهجرة والاتجار بالبشر.
2. تحليل أسباب انتشارها في مناطق معينة دون غيرها.
3. إبراز دور العوامل الاقتصادية والأمنية.
4. فهم تأثير الخلل الاجتماعي على استقرار المجتمع.

توضح النظرية الوظيفية أن المجتمع نظام متكامل يعتمد على التوازن بين وظائفه المختلفة، وأن أي خلل في هذه الوظائف يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وفي حالة منطقة درج، فإن هذه الظواهر يمكن تفسيرها على أنها نتيجة لاختلال في التوازن الاقتصادي والأمني والاجتماعي، مما جعلها جزءًا من مسارات هذه الظواهر.

تحليل البيانات وعرض النتائج

يتعامل هذا الفصل مع ما يحقق أهداف هذه الدراسة ويجيب عن تساؤلاتها وصولاً لحل مشكلتها من خلال التعرف على:

- أكثر الأشكال شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين في مجتمع الدراسة.
- واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مجتمع الدراسة.
- الآثار السلبية (الاجتماعية، والصحية، والأمنية، والاقتصادية) للهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة.
- آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
- الفروق الدالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعزى لمتغيرات (جهة العمل، طبيعة العمل، طبيعة التعامل، نطاق العمل).

والإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية:

1. ما أكثر الأشكال شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين في مجتمع الدراسة؟
2. ما واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مجتمع الدراسة؟
3. ما الآثار السلبية (الاجتماعية، والصحية، والأمنية، والاقتصادية) للهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة؟
4. ما آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر؟
5. هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية تعزى لمتغيرات (جهة العمل، طبيعة العمل، طبيعة التعامل، نطاق العمل)؟

أولاً: البيانات العامة

1.توزيع مفردات العينة حسب جهة العمل

يبين الجدول (1) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب جهة العمل، والشكل (1) يوضح التمثيل البياني لذلك.

جدول (1): التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية
جهة أمنية	14	36.8%
مكتب الشؤون الاجتماعية	8	21.1%
جهة صحية	7	18.4%
جهة بلدية	2	5.3%
مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية	7	18.4%
المجموع	**38**	**100%**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

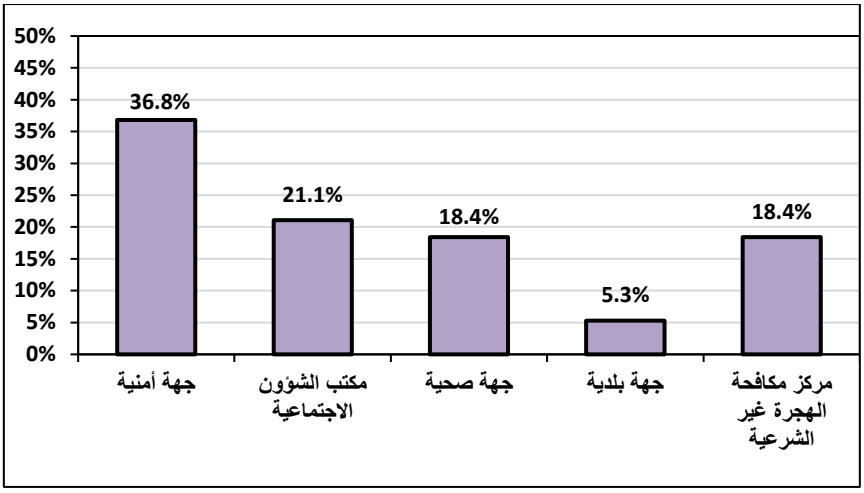

شكل (1): التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة حسب جهة العمل

من خلال الجدول (1) والشكل (1)، نلاحظ أن النسبة الأعلى من مفردات العينة كانت لجهات عمل أمنية بنسبة 36.8% وبعدد 14 من إجمالي مفردات العينة، تلتها نسبة العاملين بمكتب الشؤون الاجتماعية وبلغت 21.1% بعدد 8، فيما تساوت نسبتا عينة الدراسة من الجهات الصحية ومركز مكافحة الهجرة غير الشرعية بواقع 18.4% وبعدد 7 لكل منهما، وكانت نسبة أعضاء العينة من الجهات البلدية 5.3% بعدد 2.

2. توزيع مفردات العينة حسب طبيعة العمل داخل الجهة

يبين الجدول (2) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب طبيعة العمل داخل الجهة، والشكل (2) يوضح التمثيل البياني لذلك.

جدول (2): التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب طبيعة العمل داخل الجهة

طبيعة العمل داخل الجهة	التكرار	النسبة المئوية
عمل إداري	4	10.5%
عمل ميداني	15	39.5%
عمل إداري وميداني	19	50.0%
المجموع	**38**	**100%**

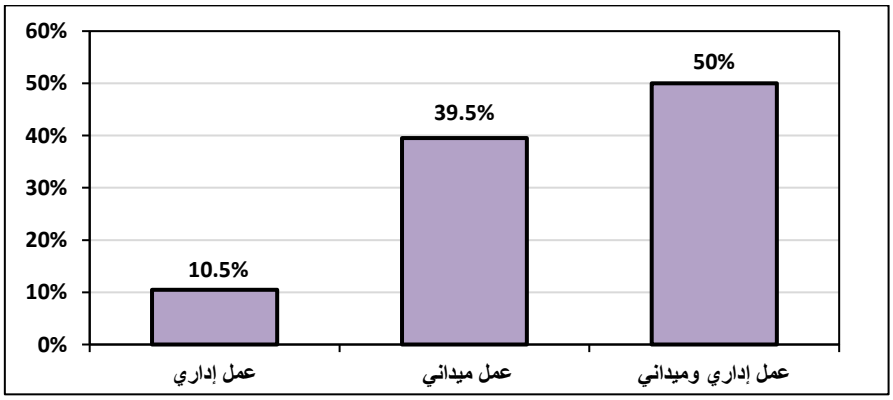

شكل (2): التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة حسب طبيعة العمل داخل الجهة

من خلال الجدول (2) والشكل (2)، نلاحظ أن نصف عينة الدراسة (50%) كانت ممن يجمعون بين العمل الميداني والإداري معاً بعدد 19، بينما بلغت نسبة العاملين ميدانياً 39.5% بعدد 15، والنسبة الأقل كانت للعاملين إدارياً بواقع 10.5% بعدد 4.

3.توزيع مفردات العينة حسب طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة

يبين الجدول (3) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة، والشكل (3) يوضح التمثيل البياني لذلك.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (3): التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة

طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة	التكرار	النسبة المئوية
تعامل مباشر	26	68.4%
تعامل غير مباشر	12	31.6%
المجموع	**38**	**100%**

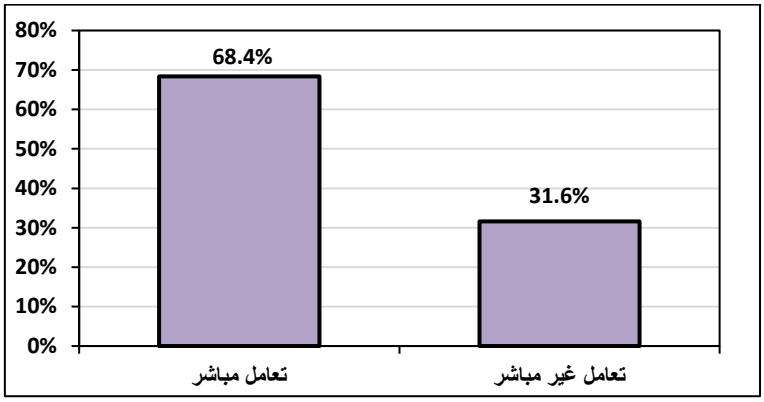

شكل (3): التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة حسب طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة

من خلال الجدول (3) والشكل (3)، نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كانت طبيعة تعاملهم مع قضايا الهجرة غير الشرعية "مباشرة" وبلغت 68.4% بعدد 26، فيما بلغت نسبة التعامل "غير المباشر" 31.6% بعدد 12.

4. توزيع مفردات العينة حسب نطاق عمل الجهة

يبين الجدول (4) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب نطاق عمل الجهة، والشكل (4) يوضح التمثيل البياني لذلك.

جدول (4): التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب نطاق عمل الجهة

نطاق عمل الجهة	التكرار	النسبة المئوية
داخل بلدية درج	22	57.9%
بلدية درج والمناطق المجاورة	16	42.1%
المجموع	**38**	**100%**

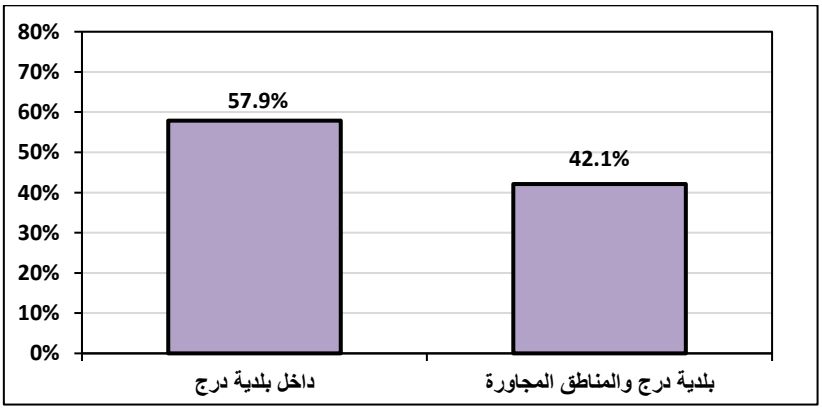

شكل (4): التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة حسب نطاق عمل الجهة

من خلال الجدول (4) والشكل (4)، نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كان نطاق عملها داخل بلدية درج بنسبة 57.9% بعدد 22، بينما بلغت نسبة من يعملون في بلدية درج والمناطق المجاورة 42.1% بعدد 16.

ثانياً: الأشكال الأكثر شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين في مجتمع الدراسة

يبين الجدول (5) التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد العينة على السؤال: (ما هي أكثر الأشكال شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين؟)، والشكل (5) يوضح التمثيل البياني لذلك.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (5): التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد العينة حول أشكال استغلال المهاجرين

خيارات السؤال	التكرار	النسبة المئوية
الاستغلال في العمل	20	52.6%
العمل القسري	9	23.7%
لا أعلم	9	23.7%
التسول، الاستغلال الجنسي، الاتجار بالأطفال	0	0%
المجموع	**38**	**100%**

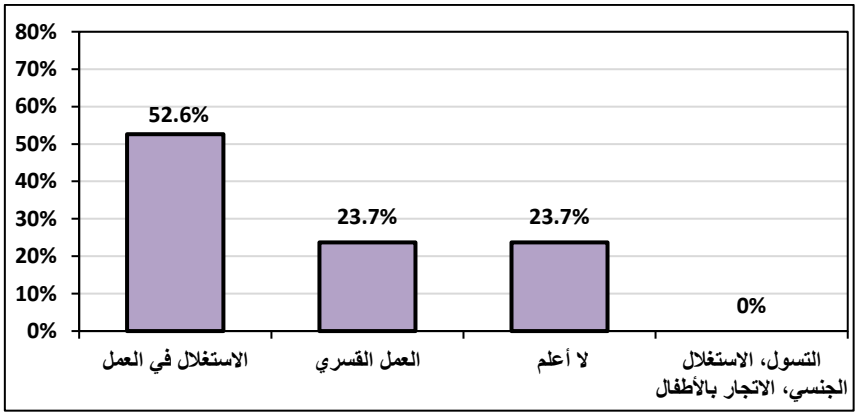

شكل (5): التمثيل البياني للتوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة حول أشكال الاستغلال

من خلال الجدول (5) والشكل (5)، يتبين أن أعلى نسبة من عينة الدراسة ترى أن أكثر الأشكال شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين هو **الاستغلال في العمل** بنسبة 52.6% بعدد 20، بينما تساوت نسبة من يرون أن "العمل القسري" هو شكل من أشكال الاستغلال مع نسبة من أجابوا بـ "لا أعلم" بواقع 23.7% بعدد 9 لكل منهما، في حين لم يشر أي أحد من أفراد العينة إلى التسول أو الاستغلال الجنسي أو الاتجار بالأطفال.
وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الأول :بأن **الاستغلال في العمل** هو الشكل الأكثر شيوعاً في استغلال المهاجرين.

ثالثاً: واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مجتمع الدراسة
يبين الجدول (6) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المحور الأول المتعلق بواقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

جدول (6): التحليل الوصفي لمحور واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

الفقرة	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
ضعف الرقابة على الحدود يسهم في تعزيز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.	29	7	2	2.71	0.57	90.3%	عالية
وجود شبكات الاتجار بالبشر يسهم في زيادة الهجرة غير الشرعية.	18	19	1	2.45	0.56	81.7%	عالية
توجد علاقة واضحة بين الهجرة غير الشرعية وانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر داخل المجتمع.	16	22	0	2.42	0.50	80.7%	عالية
تعتبر الهجرة غير الشرعية سبباً في وجود عمليات الاتجار بالبشر داخل المجتمع.	15	21	2	2.34	0.58	78.0%	عالية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يوجد استغلال جسدي أو نفسي للمهاجرين من قبل شبكات التهريب.	11	25	2	2.24	0.54	74.7%	عالية
تتسبب الهجرة غير الشرعية في انتشار سلوكيات اجتماعية سلبية بالمجتمع.	16	14	8	2.21	0.78	73.7%	عالية
تتعرض النساء والأطفال المهاجرون لأشكال متعددة من الاتجار بالبشر.	9	27	2	2.18	0.51	72.7%	عالية
المتوسط الحسابي العام				**2.36**	**-**	**78.8%**	**عالية**

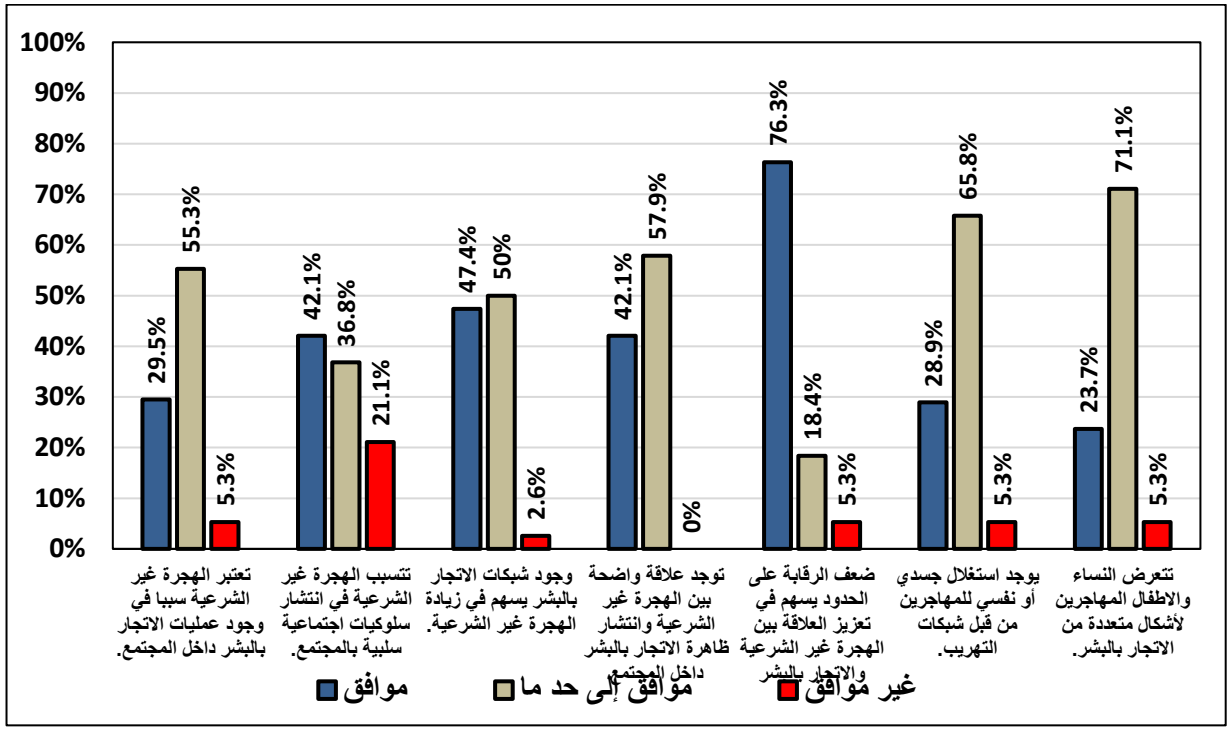

شكل (6): التمثيل البياني لإجابات أفراد العينة على المحور الأول

من خلال الجدول (6)، يتبين أن درجة الموافقة على جميع فقرات هذا المحور جاءت بدرجة)**عالية**(. وتُعد فقرة)**ضعف الرقابة على الحدود يسهم في تعزيز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر**(في صدارة الفقرات بمتوسط حسابي قدره 2.71 ووزن نسبي 90.3%، بينما جاءت فقرة)**تتعرض النساء والأطفال المهاجرون لأشكال متعددة من الاتجار بالبشر**(في المرتبة الأخيرة ضمن الدرجة العالية بمتوسط حسابي 2.18 ووزن نسبي 72.7%. بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.36 بوزن نسبي 78.8%.

وبذلك يمكن الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بواقع الهجرة والاتجار بالبشر بالنقاط التالية:

1. ضعف الرقابة على الحدود، مما ساهم في تعزيز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
2. زيادة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب وجود شبكات للاتجار بالبشر.
3. وجود ارتباط وثيق بين الهجرة غير الشرعية وانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر داخل المجتمع.
4. تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز أسباب انتشار عمليات الاتجار بالبشر داخل المجتمع.
5. تعرض المهاجرين لأشكال من الاستغلال الجسدي والنفسي من قِبل شبكات التهريب.
6. تسبب الهجرة غير الشرعية في انتشار بعض السلوكيات الاجتماعية السلبية في المجتمع.
7. تعرض النساء والأطفال من المهاجرين لأشكال متعددة من الاتجار بالبشر.

رابعاً: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة

1.الآثار الاجتماعية والنفسية

يبين الجدول (7) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني (الأبعاد الاجتماعية والنفسية).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (7): التحليل الوصفي للأبعاد الاجتماعية والنفسية

الفقرة	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
يساهم ضعف الوعي المجتمعي في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.	17	21	0	2.45	0.50	81.7%	عالية
تساهم الهجرة غير الشرعية في زيادة الخوف والقلق لدى الأهالي.	10	26	2	2.21	0.53	73.7%	عالية
تؤثر ظاهرة الاتجار بالبشر سلباً على استقرار المجتمع المحلي.	10	26	2	2.21	0.53	73.7%	عالية
تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى زيادة المشكلات الاجتماعية في المنطقة.	6	25	7	1.97	0.59	65.7%	منخفضة
تؤثر الهجرة غير الشرعية سلباً على العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين.	7	21	10	1.92	0.67	64.0%	منخفضة
المتوسط الحسابي العام				**2.15**	**-**	**71.7%**	**عالية**

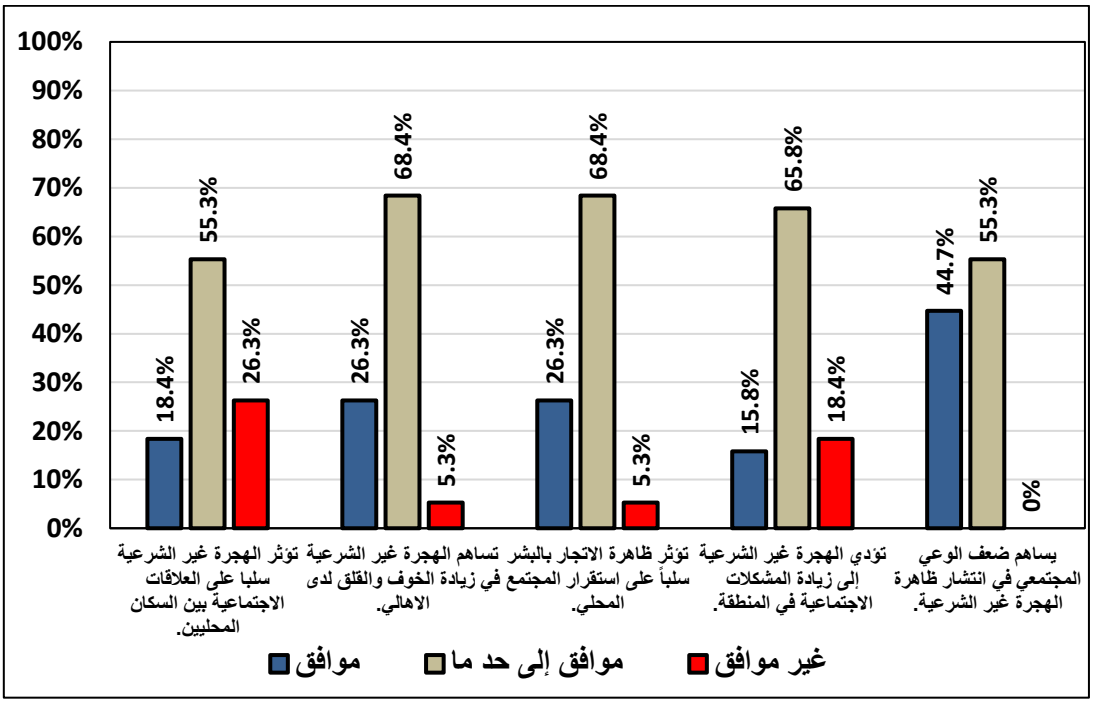

شكل (7): التمثيل البياني لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني

من خلال الجدول (7)، يتبين أن الاستجابات تراوحت بين درجة موافقة عالية ومنخفضة؛ حيث تصدرت فقرة (**يساهم ضعف الوعي المجتمعي في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية**) الفقرات ذات التقييم العالي بمتوسط حسابي 2.45 ووزن نسبي 81.7%، في حين جاءت فقرة (**تؤثر الهجرة غير الشرعية سلباً على العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين**) كأقل الفقرات موافقة بدرجة منخفضة بمتوسط حسابي 1.92 ووزن نسبي 64.0%. وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.15 بنسبة 71.7%.

2.الآثار الصحية وظروف السكن

يبين الجدول (8) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المحور الثالث المتعلق بالتداعيات الصحية وظروف السكن.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (8): التحليل الوصفي للتداعيات الصحية وظروف السكن

الفقرة	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض المعدية.	25	13	0	2.66	0.48	88.7%	عالية
تؤدي زيادة الطلب على السكن إلى ارتفاع الإيجارات في المنطقة.	25	10	3	2.58	0.64	86.0%	عالية
تساهم الهجرة غير الشرعية في انتشار السكن العشوائي.	19	17	2	2.45	0.60	81.7%	عالية
تؤثر الظاهرة سلباً على الخدمات الصحية نتيجة تزايد أعداد المهاجرين.	15	17	6	2.24	0.71	74.7%	عالية
تساهم الهجرة غير الشرعية في زيادة الضغط على المرافق الصحية.	12	19	7	2.13	0.70	71.0%	عالية
المتوسط الحسابي العام				**2.41**	**-**	**86.0%**	**عالية**

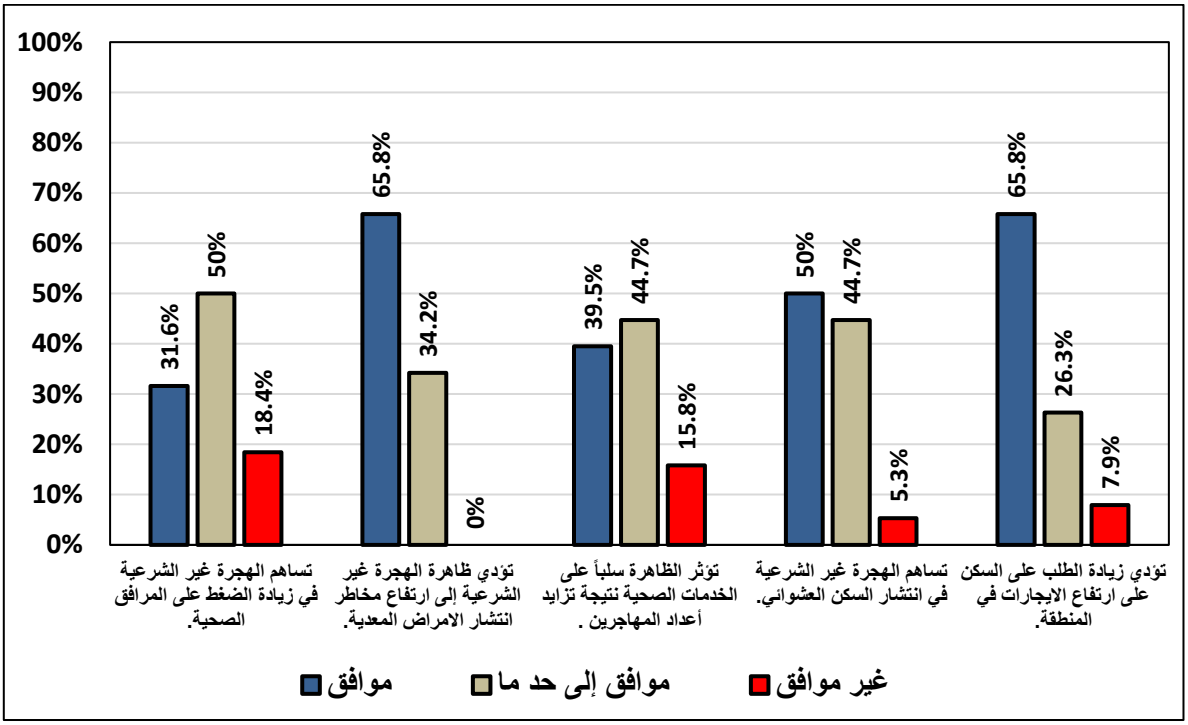

شكل (8): التمثيل البياني لإجابات أفراد العينة على المحور الثالث

يتبين من الجدول (8) أن درجة الموافقة على جميع فقرات هذا المحور كانت)**عالية**(؛ حيث جاءت فقرة)**تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض المعدية** (في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.66 ووزن نسبي 88.7%، بينما بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.41 بنسبة 86.0%.

3.الآثار الأمنية والاقتصادية

يبين الجدول (9) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المحور الرابع (الأمن والاقتصاد).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (9): التحليل الوصفي للآثار الأمنية والاقتصادية

الفقرة	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
يسهم ضعف الرقابة الأمنية في توسع شبكات الاتجار بالبشر.	17	20	1	2.42	0.55	80.7%	عالية
يؤدي توسيع شبكات التهريب إلى تدهور الأمن والاستقرار المحلي.	15	21	2	2.34	0.58	78.0%	عالية
تساهم الهجرة غير الشرعية في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.	15	19	4	2.29	0.65	76.3%	عالية
تسهم الهجرة غير الشرعية في تنامي الجريمة في المنطقة.	9	26	3	2.16	0.55	72.0%	عالية
تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة أسعار السلع الأساسية.	9	14	15	1.84	0.79	61.3%	منخفضة
المتوسط الحسابي العام				**2.21**	**-**	**73.7%**	**عالية**

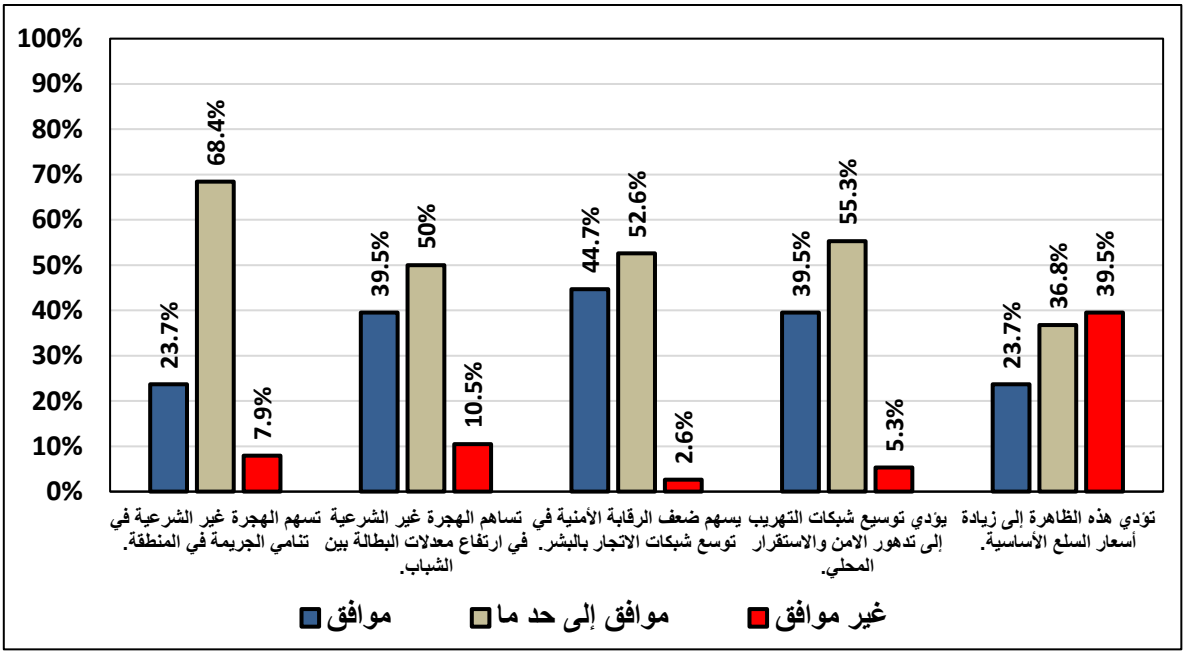

شكل (9): التمثيل البياني لإجابات أفراد العينة على المحور الرابع

أظهرت النتائج في الجدول (9) أن معظم الفقرات حظيت بدرجة موافقة **(عالية)**، متصدرةً بفقرة **(يسهم ضعف الرقابة الأمنية في توسع شبكات الاتجار بالبشر** (بمتوسط 2.42 ووزن نسبي 80.7%، بينما جاءت فقرة **(تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة أسعار السلع الأساسية** (بدرجة موافقة منخفضة بمتوسط 1.84 ووزن نسبي 61.3%. وبلغ المتوسط العام للمحور 2.21 بنسبة 73.7%.

وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الثالث الخاص بالآثار السلبية شاملةً كالتالي:

1. **الآثار الاجتماعية :**إضعاف الوعي المجتمعي، وزيادة الخوف والقلق لدى الأهالي، والتأثير سلباً على استقرار المجتمع المحلي.
2. **الآثار الصحية والسكنية :**ارتفاع مخاطر الأمراض المعدية، ارتفاع الإيجارات، انتشار السكن العشوائي، والضغط على المرافق والخدمات الصحية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **الآثار الأمنية والاقتصادية :**توسع شبكات الاتجار بالبشر بسبب ضعف الرقابة، تدهور الأمن والاستقرار، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتنامي معدلات الجريمة.

خامساً: آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

1.أكثر الآليات فعالية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يبين الجدول (10) توزيع إجابات العينة حول الآلية الأكثر فعالية للمواجهة.

جدول (10): التوزيع التكراري والنسبي لآليات المواجهة الأكثر فعالية

خيارات السؤال	التكرار	النسبة المئوية
التعاون الأمني	21	55.3%
التشريعات الصارمة	9	23.7%
التوعية	7	18.4%
الحماية الاجتماعية	1	2.6%
المجموع	**38**	**100%**

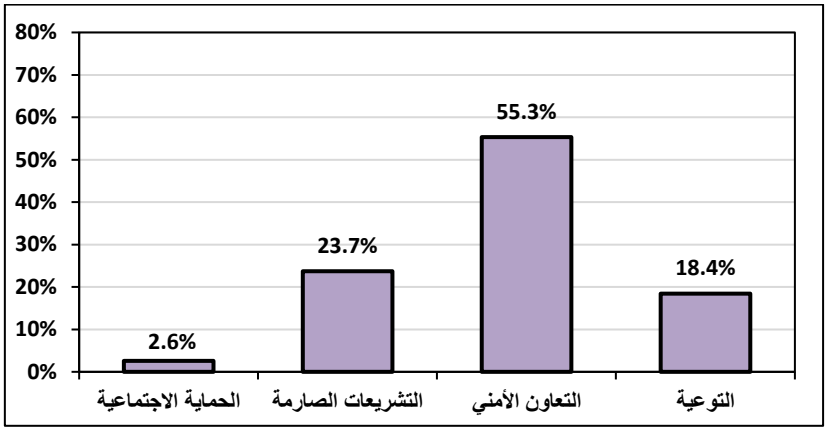

شكل (10): التمثيل البياني لآليات المواجهة الأكثر فعالية

يتبين من الجدول (10) أن التعاون الأمني حظيت بالنسبة الأعلى كأكثر الآليات فعالية بواقع 55.3% بعدد 21، تلتها التشريعات الصارمة بنسبة 23.7% بعدد 9، ثم التوعية بنسبة 18.4% بعدد 7، وأخيراً الحماية الاجتماعية بنسبة 2.6% بعدد 1.

2.آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

يبين الجدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي لإجابات أفراد العينة فيما يخص المحور الخامس من محاور الاستبانة: (آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر)، والشكل رقم (11) يوضح التمثيل البياني لفقرات هذا المحور.

جدول (11): التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المحور الخامس: آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

الفقـــــــــــرة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
أعتقد أن دعم الفئات الهشة اجتماعياً واقتصادياً يقلل من مخاطر الهجرة غير الشرعية.	التكرار: 9 النسبة: 23.7%	التكرار: 15 النسبة: 39.5%	التكرار: 14 النسبة: 36.8%	0.78	1.87	62.3%	منخفضة
أرى أن تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود يسهم في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر.	التكرار: 23	التكرار: 14	التكرار: 1	0.55	2.58	86%	عالية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

				النسبة: %2.6	النسبة: %36.8	النسبة: %60.5	
عالية	89.3%	2.68	0.52	التكرار: 1 النسبة: %2.6	التكرار: 10 النسبة: %26.3	التكرار: 27 النسبة: %71.1	**أرى أنه من الضروري التنسيق بين المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة.**
عالية	**79.2%**	**2.38**					**المتوسط الحسابي العام**

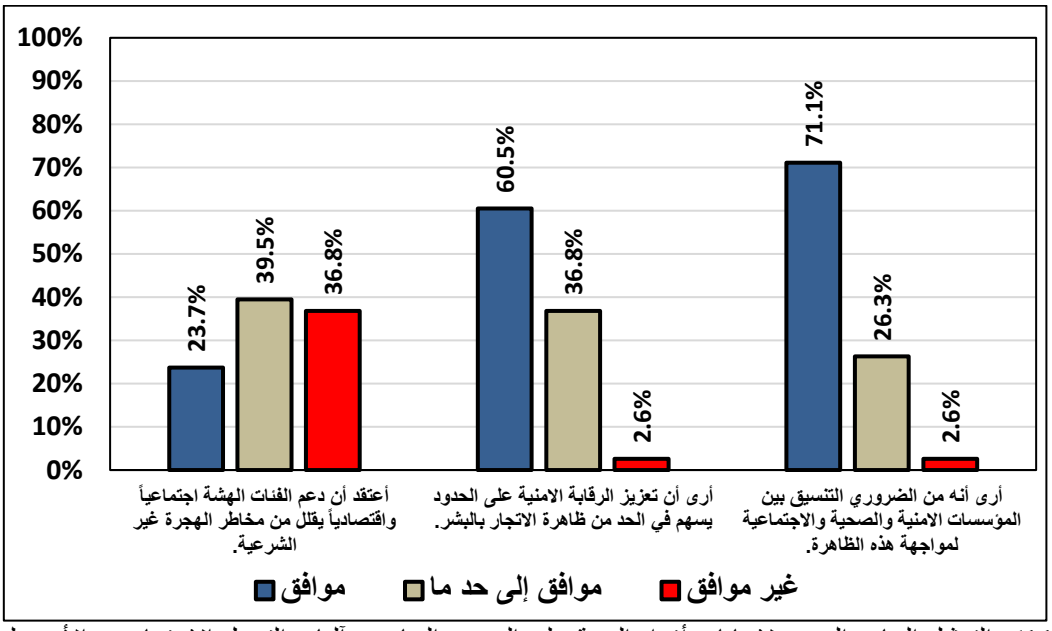

شكل (11): التمثيل البياني النسبي لإجابات أفراد العينة على المحور الخامس: آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

من خلال الجدول (11) والشكل (11)، يتبين أن درجة الموافقة كانت (عالية) —أي أن هذه الفقرات تُعد بالفعل آليات تدخل اجتماعي وأمني يعتمد عليها وفق رأي عينة الدراسة في مواجهة ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر— على الفقرتين التاليتين مرتبتين من الأعلى إلى الأقل:

1. أرى أنه من الضروري التنسيق بين المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة.
2. أرى أن تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود يسهم في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر.

وتُعد فقرة: (أرى أنه من الضروري التنسيق بين المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة) أعلى الفقرات موافقة في الفئة ذات درجة الموافقة (العالية) بمتوسط حسابي قدره 2.68 من 3 وبوزن نسبي قدره 89.3%، بينما جاءت فقرة: (أرى أن تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود يسهم في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر) في المرتبة التالية ضمن درجة الموافقة (العالية) بمتوسط حسابي 2.58 من 3 وبوزن نسبي قدره 86%.

كما يتبين من خلال نفس الجدول والشكل السابقين أن درجة الموافقة كانت (منخفضة) على الفقرة: (أعتقد أن دعم الفئات الهشة اجتماعياً واقتصادياً يقلل من مخاطر الهجرة غير الشرعية)، بمتوسط حسابي عام قدره 1.87 من 3 ووزن نسبي 62.3%.

ويلاحظ أيضاً أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور كان عالياً وفقاً لدرجة الموافقة (العالية) والتي بلغت 2.38 من 3 بوزن نسبي قدره 79.2%.

وبذلك يمكن الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة :(ما هي آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر؟) على النحو التالي:

1. التعاون الأمني بين المواطن والمؤسسات الأمنية، وبين المؤسسات الأمنية فيما بينها.
2. وجود تشريعات قانونية صارمة لمكافحة ومواجهة هذه الظاهرة.
3. التوعية المجتمعية بعدم ممارسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.
4. التنسيق بين المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود بما يسهم في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر.

سادساً: الفروق الدالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعزى لمتغيرات (جهة العمل، طبيعة العمل، طبيعة التعامل، نطاق العمل)

1.الفروق وفقاً لمتغير جهة العمل

يبين الجدول رقم (12) تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لمعرفة الفروق الدالة إحصائياً بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفقاً لمتغير جهة العمل.

جدول (12): تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفقاً لمتغير جهة العمل

المحور	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(f)	مستوى الدلالة
الثاني	بين المجموعات	1.203	4	0.301	2.461	0.065
	داخل المجموعات	4.032	33	0.122		
	المجموع	5.235	37	—		
الثالث	بين المجموعات	3.498	4	0.874	8.543	0.000
	داخل المجموعات	3.378	33	0.102		
	المجموع	6.876	37	—		
الرابع	بين المجموعات	1.764	4	0.441	3.313	0.022
	داخل المجموعات	4.392	33	0.133		
	المجموع	6.156	37	—		

من خلال الجدول (12)، يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحور الدراسة الثاني (الأبعاد الاجتماعية والنفسية: الآثار النفسية والاجتماعية المرتبطة بالاتجار بالبشر) تعزى لمتغير جهة العمل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذا المحور والذي بلغ 0.065 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة باختلاف جهات عملهم (الجهات الأمنية، مكتب الشؤون الاجتماعية، الجهات الصحية، الجهات البلدية، مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية) في هذا المحور متجانسة.

ومن خلال الجدول أعلاه أيضاً، يتبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحوري الدراسة الثالث والرابع (التداعيات الصحية وظروف السكن، وانعكاسات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن والاقتصاد) تعزى لمتغير جهة العمل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذين المحورين وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة باختلاف جهات عملهم في هذين المحورين مختلفة وغير متجانسة (أي توجد بينها فروق واختلافات).

وباستخدام تحليل توكي (Tukey) للمقارنات البعدية المتعددة، تبين أن الفروق في المحور الثالث (الآثار الصحية) كانت بين مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية وكل من: (الجهات الصحية، الجهات البلدية، الجهات الأمنية، مكتب الشؤون الاجتماعية)، وكانت جميع هذه الفروق لصالح مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية (بمعنى أنّه الأعلى متوسطاً، وبالتالي كان تأييد مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية لفقرات هذا المحور كآثار صحية أكثر من كل الجهات الأخرى).

وتعتقد الباحثتان أن ذلك يرجع لكون مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية يُعد الجهة الأكثر احتكاكاً بالمهاجرين غير الشرعيين، نظراً لكونه مركزاً لإيوائهم سابقاً وله ارتباط وثيق بالأمراض التي يعاني منها المهاجرون.

وباستخدام تحليل توكي (Tukey) للمقارنات البعدية المتعددة للمحور الرابع (الآثار الأمنية والاقتصادية)، تبين أن الفروق كانت على النحو التالي:

1. بين الجهات الأمنية ومركز مكافحة الهجرة غير الشرعية (لصالح الجهات الأمنية).
2. بين مكتب الشؤون الاجتماعية ومركز مكافحة الهجرة غير الشرعية (لصالح مكتب الشؤون الاجتماعية).

2.الفروق وفقاً لمتغير طبيعة العمل

يبين الجدول رقم (13) تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لمعرفة الفروق الدالة إحصائياً بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفقاً لمتغير طبيعة العمل.

جدول (13): تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفقاً لمتغير طبيعة العمل

المحور	البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(f)	مستوى الدلالة
الثاني	بين المجموعات	0.342	2	0.171	1.224	0.306
	داخل المجموعات	4.893	35	0.140		
	المجموع	5.235	37	—		
الثالث	بين المجموعات	1.366	2	0.683	4.340	0.021
	داخل المجموعات	5.509	35	0.157		
	المجموع	6.876	37	—		
الرابع	بين المجموعات	1.272	2	0.636	4.556	0.017

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

	داخل المجموعات	4.884	35	0.140		
	المجموع	6.156	37	—		

من خلال الجدول (13)، يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحور الدراسة الثاني (الأبعاد الاجتماعية والنفسية: الآثار النفسية والاجتماعية المرتبطة بالاتجار بالبشر) تعزى لمتغير طبيعة العمل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذا المحور 0.306 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة وفقاً لطبيعة أعمالهم (عمل ميداني، عمل إداري، عمل ميداني وإداري) في هذا المحور متجانسة.

ومن خلال الجدول أعلاه، يتبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحوري الدراسة الثالث والرابع (التداعيات الصحية وظروف السكن، وانعكاسات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن والاقتصاد) تعزى لمتغير طبيعة العمل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذين المحورين وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة وفقاً لطبيعة أعمالهم في هذين المحورين مختلفة وغير متجانسة (أي توجد بينها فروق واختلافات).

وباستخدام اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية المتعددة، تبين أن الفروق في المحور الثالث (الآثار الصحية) كانت بين الذين طبيعة عملهم (ميداني) وبين من طبيعة عملهم (ميداني وإداري)، وكانت الفروق لصالح من طبيعة عملهم (ميداني وإداري). وباستخدام نفس الاختبار في المحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية)، تبين أن الفروق كانت بين من طبيعة عملهم (ميداني) وبين من طبيعة عملهم (إداري)، وكانت الفروق لصالح من طبيعة عملهم (إداري).

3. الفروق وفقاً لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية

يبين الجدول رقم (14) اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق الدالة إحصائياً بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفقاً لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية.

جدول (14): اختبار (t) لعينتين مستقلتين وفقاً لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية

المحور	طبيعة التعامل	العينة	المتوسط الحسابي	قيمة(t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الثاني	مباشر	26	2.0615	-2.325	36	0.026
	غير مباشر	12	2.3500			
الثالث	مباشر	26	2.4846	1.591	36	0.120
	غير مباشر	12	2.2500			
الرابع	مباشر	26	2.1077	-2.435	36	0.020
	غير مباشر	12	2.4333			

من خلال الجدول (14)، يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحور الدراسة الثالث (التداعيات الصحية وظروف السكن في سياق الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر) تعزى لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذا المحور 0.120 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة وفقاً لطبيعة تعاملهم مع قضايا الهجرة (سواء أكان تعاملاً مباشراً أو غير مباشر) في هذا المحور متجانسة.

كما يتبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحوري الدراسة الثاني والرابع (الأبعاد الاجتماعية والنفسية، وانعكاسات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن والاقتصاد) تعزى لمتغير طبيعة التعامل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذين المحورين وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة وفقاً لطبيعة تعاملهم في هذين المحورين غير متجانسة وتوجد بينها اختلافات.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية في المحورين وللعينتين، تبين أن الفروق كانت لمن كانت طبيعة تعاملهم مع قضايا الهجرة غير الشرعية (غير مباشرة)؛ بمعنى أن من كان تعاملهم مع قضايا الهجرة غير مباشر يميلون إلى تأييد فقرات المحورين كآثار اجتماعية ونفسية واقتصادية وأمنية أكثر من تأييد من كان تعاملهم مباشراً.

4.الفروق وفقاً لمتغير نطاق العمل

يبين الجدول رقم (15) اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق الدالة إحصائياً بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفقاً لمتغير نطاق العمل.

جدول (15): اختبار (t) لعينتين مستقلتين وفقاً لمتغير نطاق العمل

المحور	نطاق العمل	العينة	المتوسط الحسابي	قيمة(t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الثاني	داخل بلدية درج	22	2.1909	0.731	36	0.470
	بلدية درج والمناطق المجاورة	16	2.1000			
الثالث	داخل بلدية درج	22	2.2545	-2.858	36	0.007
	بلدية درج والمناطق المجاورة	16	2.6250			
الرابع	داخل بلدية درج	22	2.2727	1.106	36	0.276
	بلدية درج والمناطق المجاورة	16	2.1250			

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من خلال الجدول (15)، يتبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحوري الدراسة الثاني والرابع (الأبعاد الاجتماعية والنفسية، وانعكاسات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن والاقتصاد) تعزى لمتغير نطاق العمل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذين المحورين وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينات الدراسة وفقاً لنطاق عملهم (داخل بلدية درج، أو بلدية درج والمناطق المجاورة) في هذين المحورين متجانسة.
كما يتبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة لمحور الدراسة الثالث (التداعيات الصحية وظروف السكن) تعزى لمتغير نطاق العمل؛ وذلك بالنظر إلى مستوى الدلالة في هذا المحور 0.007 وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فإن إجابات عينتي الدراسة وفقاً لنطاق عملهم في هذا المحور غير متجانسة وتوجد بينها اختلافات.
وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية في هذا المحور وللعينتين، تبين أن الفروق كانت لمن كان نطاق عملهم (بلدية درج والمناطق المجاورة)؛ بمعنى أن عينة الدراسة ممن يمتد نطاق عملهم ليشمل بلدية درج والمناطق المجاورة يميلون إلى تأييد فقرات هذا المحور بالفعل كآثار صحية وظروف سكن أكثر من تأييد من اقتصر نطاق عملهم على داخل بلدية درج فقط.
وبذلك يمكن الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة :(هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 بالنسبة للآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعزى لمتغيرات: جهة العمل، طبيعة العمل، طبيعة التعامل، نطاق العمل؟) على النحو التالي:

1.توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 في الحالات الآتية:

أ) بالنسبة لمتغير جهة العمل :توجد فروق في المحور الثالث (الآثار الصحية) لصالح مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي المحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية) لصالح الجهات الأمنية ومكتب الشؤون الاجتماعية.

ب) بالنسبة لمتغير طبيعة العمل :توجد فروق في المحور الثالث (الآثار الصحية) لصالح من طبيعة عملهم (ميداني وإداري)، وفي المحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية) لصالح من طبيعة عملهم (إداري) فقط.

ج) بالنسبة لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية :توجد فروق في المحور الثاني (الآثار النفسية والاجتماعية) والمحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية) وكانت الفروق فيهما لصالح من كانت طبيعة تعاملهم مع قضايا الهجرة غير مباشرة.

د) بالنسبة لمتغير نطاق العمل :توجد فروق في المحور الثالث (الآثار الصحية وظروف السكن) لصالح من كان نطاق عملهم (بلدية درج والمناطق المجاورة لها).

2. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 في الحالات الآتية:

أ) بالنسبة لمتغير جهة العمل :في المحور الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية).

ب) بالنسبة لمتغير طبيعة العمل :في المحور الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية).

ج) بالنسبة لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية :في المحور الثالث (الآثار الصحية).

د) بالنسبة لمتغير نطاق العمل :في المحور الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية) والمحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية).

النتائـــــج

من خلال تحليل البيانات، توصلت الباحثتان إلى النتائج التالية:

1. إنّ أكثر الأشكال شيوعاً في استغلال المهاجرين غير الشرعيين في مجتمع الدراسة هو الاستغلال في العمل.

2. إنّ واقع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مجتمع الدراسة يتسم بما يلي:

(أ) ضعف الرقابة على الحدود، مما ساهم في تعزيز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر (الصادق، 2011).

(ب) زيادة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب وجود شبكات للاتجار بالبشر (الحربي، 2017).

(ج) وجود علاقة كبيرة بين الهجرة غير الشرعية وانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر داخل المجتمع (العتيبي، 2015).

(د) إن الهجرة غير الشرعية تعد أهم أسباب انتشار عمليات الاتجار بالبشر داخل المجتمع (مبارك، 2010).

(هـ) وجود استغلال جسدي أو نفسي للمهاجرين من قِبل شبكات التهريب (الأصفر اللحام، 2016).

(و) تسبب الهجرة غير الشرعية في انتشار سلوكيات اجتماعية سلبية بالمجتمع (الحوات، 2007).

(ي) تعرض النساء والأطفال المهاجرين لأشكال متعددة من الاتجار بالبشر (منظمة الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسف]، 2020).

3. إن أهم الآثار السلبية الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة تتمثل في:

(أ) إضعاف الوعي المجتمعي نتيجة انتشار الظاهرة وغياب التوعية (جمال وحيدر، 2022).

(ب) زيادة الخوف والقلق لدى الأهالي (الأصفر اللحام، 2016).

(ج) التأثير على استقرار المجتمع المحلي (الحوات، 2007).

4. إن أهم الآثار السلبية الصحية وعلى مستوى ظروف السكن لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة تتمثل في:

(أ) ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض المعدية (منظمة الصحة العالمية، 2018).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(ب) ارتفاع الإيجارات في المنطقة نتيجة زيادة الطلب على السكن (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2022).
(ج) انتشار السكن العشوائي (المرجع السابق).
(د) التأثير السلبي على الخدمات الصحية نتيجة تزايد أعداد المهاجرين (منظمة الصحة العالمية، 2022).
(هـ) زيادة الضغط على المرافق الصحية (المرجع السابق).

5. أن أهم الآثار السلبية الأمنية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مجتمع الدراسة تتمثل في:
(أ) توسع شبكات الاتجار بالبشر نتيجة ضعف الرقابة الأمنية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة [UNODC]، 2018).
(ب) تدهور الأمن والاستقرار المحلي نتيجة توسع وانتشار شبكات التهريب (بثقة، 2014).
(ج) ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب (منظمة العمل الدولية، 2014).
(د) تنامي الجريمة في المنطقة (الحربي، 2017).

6. إن أهم آليات التدخل الاجتماعي والأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تتمثل في التالي:
(أ) التعاون الأمني بين المواطن والمؤسسات الأمنية، وبين المؤسسات الأمنية فيما بينها (الطوباشي، 2020).
(ب) وجود تشريعات قانونية صارمة لمكافحة ومواجهة هذه الظاهرة (القانون الليبي رقم 10 لسنة 2013).
(ج) التوعية المجتمعية بعدم ممارسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع (المنظمة الدولية للهجرة، 2017).
(د) التنسيق بين المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة (عبدالرحمن، 2025).
(هـ) تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود بما يسهم في الحد من ظاهرة الاتجار بالبشر (بثقة، 2014).

خلاصة الفروق الإحصائية

1. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05:
(أ) بالنسبة لمتغير جهة العمل: توجد فروق في المحور الثالث (الآثار الصحية) لصالح مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي المحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية) لصالح الجهات الأمنية ومكتب الشؤون الاجتماعية.
(ب) بالنسبة لمتغير طبيعة العمل: توجد فروق في المحور الثالث (الآثار الصحية) لصالح من طبيعة عملهم (ميداني وإداري)، وفي المحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية) لصالح من طبيعة عملهم (إداري) فقط.
(ج) بالنسبة لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية: توجد فروق في المحور الثاني (الآثار النفسية والاجتماعية) والمحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية) لصالح من كانت طبيعة تعاملهم مع قضايا الهجرة (غير مباشرة).
(د) بالنسبة لمتغير نطاق العمل: توجد فروق في المحور الثالث (الآثار الصحية وظروف السكن) لصالح من كان نطاق عملهم (بلدية درج والمناطق المجاورة لها).

2. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05:
(أ) بالنسبة لمتغير جهة العمل: في المحور الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية).
(ب) بالنسبة لمتغير طبيعة العمل: في المحور الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية).
(ج) بالنسبة لمتغير طبيعة التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية: في المحور الثالث (الآثار الصحية).
(د) بالنسبة لمتغير نطاق العمل: في المحور الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية) والمحور الرابع (الآثار الاقتصادية والأمنية).

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نظرية وميدانية، يمكن القول إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدية درج والمناطق المجاورة لها لم تعد مجرد حركة انتقال بشرية ذات طابع اقتصادي، بل تحولت إلى ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل فيها أبعاد أمنية واقتصادية وإنسانية، وترتبط بشكل وثيق بانتشار أنشطة الاتجار بالبشر (جمال وحيدر، 2022).
وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة واضحة بين تنامي تدفقات الهجرة غير الشرعية واتساع نطاق الاستغلال البشري، وهو ما يتوافق مع ما أكدته الأدبيات النظرية والدراسات السابقة التي أشارت إلى أن الهجرة غير النظامية تمثل بيئة خصبة لنشاط شبكات الجريمة المنظمة، خاصة في ظل ضعف الرقابة الأمنية وغياب آليات الحماية القانونية للمهاجرين (الحربي، 2017؛ الأمم المتحدة، 2021).
كما بيّنت النتائج أن أشكال الاستغلال الأكثر شيوعاً ترتبط بالعمل غير المنظم، الأمر الذي يعكس طبيعة الاقتصاد المحلي غير الرسمي، ويؤكد أن الاستغلال لا يحدث بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، بل يتغذى عليه ويعيد إنتاجه (منظمة العمل الدولية، 2017). وفي هذا السياق، يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء النظرية الوظيفية التي ترى أن الاختلالات في البناء الاجتماعي، مثل البطالة وضعف المؤسسات، تؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية غير مشروعة كآليات بديلة للتكيف.
ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة عن تعدد الآثار السلبية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، والتي شملت الجوانب الصحية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس الطبيعة الشمولية لهذه الظاهرة، ويؤكد أنها تمس مختلف مستويات البناء

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاجتماعي، وليس فئة بعينها فقط (منظمة الصحة العالمية، 2022؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020).

كما أظهرت النتائج نوعاً من التجانس في استجابات أفراد العينة تجاه معظم محاور الدراسة، وهو ما يدل على وجود إدراك مؤسسي مشترك بخطورة الظاهرة، إلا أن هذا الإدراك لا يقابله بالضرورة تدخل فعّال بالقدر الكافي، وهو ما يشير إلى وجود فجوة بين الوعي والتطبيق.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في منطقة درج تمثل نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل البنيوية، من أبرزها الموقع الجغرافي الحدودي، وضعف الرقابة، والظروف الاقتصادية، وهو ما يستدعي تبني مقاربة شمولية في التعامل معها، تجمع بين البعد الأمني والاجتماعي والتنموي (العلوي، 2015).

وعليه، فإن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم من خلال الحلول الأمنية فقط، بل تتطلب تعزيز دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وتفعيل برامج التوعية، وتحسين الظروف الاقتصادية، إلى جانب تطوير آليات التنسيق بين الجهات المعنية، بما يسهم في الحد من انتشارها والتقليل من آثارها السلبية على المجتمع (الطوباشي، 2020). تتطلب مواجهة شبكات الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية منظومة تشريعية وأمنية كفؤة؛ وفي هذا الصدد تبرز دراسة (Al-Dweihesh, 2026) المعنية باختلال توازنات السياسات الأمنية الإقليمية»، فضلاً عن الدراسات القانونية المتخصصة في التشريعات الجنائية وضبط الجريمة المنظمة مثل أعمال (Abouloasim, 2026) التي تناقش الاختصاص التشريعي في المسائل الجنائية للحد من الجرائم العابرة للحدود.

كما تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة، على الرغم من أهميتها، تظل مرتبطة بحدود العينة والمنهج المستخدم، وهو ما قد يحد من إمكانية تعميمها بشكل مطلق، الأمر الذي يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر تعمقاً، تعتمد على أدوات وأساليب بحثية متنوعة، بما يسهم في تقديم فهم أشمل لهذه الظاهرة في السياقات المحلية المختلفة.

التوصيـــات

من خلال النتائج السابقة، توصي الباحثتان بما يلي:

1. **تشديد الرقابة على الحدود** في مجتمع الدراسة (بلدية درج باعتبارها من البلديات الحدودية) للحد من الهجرة غير الشرعية، وهذا يستلزم استقراراً سياسياً واقتصادياً على المستوى الوطني ينتج عنه استقرار أمني بما يسهم في الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية (بثقة، 2014؛ الطوباشي، 2020).
2. **توعية أفراد مجتمع الدراسة** من جميع النواحي اجتماعياً وأمنياً وصحياً لكيفية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين والنأي عن التعامل مع شبكات التهريب بما يسهم في الحد من آثارها السلبية على مجتمع الدراسة (المنظمة الدولية للهجرة، 2017).
3. **دعم مراكز الهجرة غير الشرعية** والجهات الاجتماعية والأمنية والبلدية والصحية ذات العلاقة بقضايا الهجرة غير الشرعية مادياً ومعنوياً من خلال الإمكانيات والدورات التدريبية والتوعوية وورش العمل للرفع من قدراتهم المادية والعلمية للتعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية (عبدالرحمن، 2025).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجـع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب العربية

[1] ابن منظور، م. ب. م. (د.ت). *لسان العرب* (ج. 4). دار صادر.

[2] الأصفر اللحام، أ. ع. (2016). *الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة*. دار جامعة نايف للنشر.

[3] الحربي، ع. (2017). *الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[4] الحوات، ع. (2007). *الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي*. دار الكتب الوطنية.

[5] العتيبي، م. ب. س. (2015). *الاتجار بالبشر: المفهوم والأسباب وسبل المكافحة*. دار الفكر الجامعي.

[6] مبارك، ه. ع. (2010). *الاتجار بالبشر بين الواقع والقانون*. مركز الإعلام الأمني.

ثالثًا: الرسائل العلمية

[1] بثقة، خ. (2014). *السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر.

[2] الصادق، ل. ع. ح. (2011). *جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

[3] الطوباشي، م. م. أ. (2020). *السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[4] عبدالرحمن، م. م. أ. (2025). *الآثار السياسية والاقتصادية لعمليات الاتجار بالبشر في دولة ليبيا وطرق مواجهتها* (رسالة ماجستير غير منشورة).

رابعًا: الدوريات والدراسات العلمية

[1] بن مشري، ع. ح. م. الشريف. (2011). ماهية الهجرة غير الشرعية. *مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة*، (7)، 95–104.

[2] جمال، أ. خ.، وحيدر، أ. م. و. (2022). الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على منطقة درج والمناطق المجاورة. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، 3*(3)، 102–103.

[3] العلوي، الح. الش. (2015). *الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا: معاناة إنسانية برسم التسعير*. مركز الجزيرة للدراسات.

خامسًا: التقارير والمنظمات الدولية

[1] الألكسو. (2019). *ظاهرة الاتجار بالبشر في الوطن العربي*. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

[2] الأمم المتحدة. (2021). *الهجرة غير النظامية في ليبيا: التحديات والآثار*. الأمم المتحدة.

[3] البنك الدولي. (2021). *موجز الهجرة والتنمية* (العدد 34). البنك الدولي.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2022). *تقرير البيئة العالمي*. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[5] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2022). *تقرير المستوطنات البشرية*. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

[6] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2022أ). *تقرير حقوق الإنسان في ليبيا*. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

[7] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2022ب). *تقرير عن الوضع في ليبيا*. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

[8] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2014). *تقرير حقوق الإنسان*. الأمم المتحدة.

[9] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2019). *رحلات يائسة*. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2020). *الاتجاهات العالمية للنزوح القسري*. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[11] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2021). *مسارات الهجرة المختلطة: من إفريقيا إلى أوروبا*. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

[12] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2020). *الاتجار بالأطفال واستغلالهم*. اليونيسف.

[13] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2022). *تقرير حماية الأطفال*. اليونيسف.

[14] منظمة الصحة العالمية. (2018). *صحة اللاجئين والمهاجرين*. منظمة الصحة العالمية.

[15] منظمة الصحة العالمية. (2022). *تقرير الصحة والهجرة*. منظمة الصحة العالمية.

[16] منظمة العمل الدولية. (2014). *الأرباح والفقر: اقتصاديات العمل القسري*. منظمة العمل الدولية.

[17] منظمة العمل الدولية. (2017). *التقديرات العالمية للعبودية الحديثة*. منظمة العمل الدولية.

[18] المنظمة الدولية للهجرة. (2017). *دليل التوعية بمخاطر الاتجار بالبشر*. المنظمة الدولية للهجرة.

[19] المنظمة الدولية للهجرة. (2021). *تقرير الهجرة في العالم 2022*. المنظمة الدولية للهجرة.

[20] المنظمة الدولية للهجرة – ليبيا. (2021). *هشاشة أوضاع المهاجرين والاتجار بالبشر في ليبيا*. المنظمة الدولية للهجرة.

[21] المنظمة الدولية للهجرة. (2023). *تقرير الهجرة العالمي 2023*. المنظمة الدولية للهجرة.

[22] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2009). *دليل مكافحة الاتجار بالبشر*. الأمم المتحدة.

[23] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2018). *التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر*. الأمم المتحدة.

[24] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2020أ). *الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا*. الأمم المتحدة.

[25] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2020ب). *التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر*. الأمم المتحدة.

[26] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2021). *تقرير المخدرات العالمي*. الأمم المتحدة.

[27] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2022). *التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر*. الأمم المتحدة.

[28] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2024). *فهم الفرق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين*. الأمم المتحدة.

سادساً: القوانين والتشريعات

[1] القانون الليبي رقم (10) لسنة 2013 بشأن تجريم الاتجار بالبشر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سابعًا: المراجع الأجنبية

[1] Abdel Nasser Muhammad Al-Abany. (2026). The required professional training needs for secondary school teachers under the Qarabulli Education Authority in light of modern scientific developments and advancements. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 911-935. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020166

[2] Alham Nouri Al-Sharif. (2026). Political parties in Libya and their impact on the electoral process (1951-2014 AD). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 708-722. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020151

[3] Dr. AL Hussein Abdulatif Ali Miftah. (2026). The Social and Economic Impacts of Transnational Crime and Ways To Address Them From A Social Work Perspective (Drug Trafficking As A Model). Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 49-61. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020106

[4] Emran Mukhtar Abdulsalam Hadeedan. (2026). The Effectiveness of Environmental Legislation in Supporting Sustainable Development Pathways. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 147-164. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020114

[5] Ezuldeen Abdulsalam Mohammed Ahmed. (2026). Social relations between doctor and patient and their role in influencing the treatment course: A field study analyzing data from doctors and patients at Bani Walid General Hospital. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 1092-1108. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.180

[6] Ezuldeen Abdulsalam Mohammed Ahmed. (2026). Socialization and Its Role in Combating Juvenile Delinquent Behaviors: A Field Study on a Sample of Families in Bani Walid Municipality. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 27-51. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.187

[7] Fathi Omran Al-Dweihesh. (2026). Imbalance of Power and the Reshaping of Regional Security Policies: A Study of the U.S.–Israeli Conflict with Iran. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 539-550. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.229

[8] Ibtisam Miloud Al-Ashhab. (2026). Some social, economic and cultural transformations and that impact on the Libyan family: A field study conducted on selected families in the city of Gharyan. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 870-885. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.254

[9] Khadija Amammer Ali Basous, & Turkiyah Ahneesh Ali. (2026). Educational Administration in Times of Crisis: Institutional Adaptation Strategies in Unstable Environments (The Case of Libya). Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 1197-1215. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.240

[10] Mabrouka Saleh Salama Al-Saghir. (2026). The problem of the relationship between development and the culture existing in society. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 830-839. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020160

[11] Mabrouka Saleh Salama AlSaghir. (2026). The role of social norms in reducing the spread of crime. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 424-431. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.220

[12] Mahmoud Ahmed Abdullah Hasan. (2025). The social effects of illegal immigration in Libyan society: An analytical sociological study. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 1(2), 146-157. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/24

[13] Mustafa Masoud Abraheem Abouloasim. (2026). Legislative Competence in Criminal Issues. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 366-375. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.122

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[14] Rehab Ragab Morayef Younis. (2026). Socio-Economic Factors Leading to Administrative Corruption in Libya and Methods of Combating It: A Survey Study of Administrative Staff in the Education and Health Sectors in Tobruk. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(2), 99-124. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i2.192
[15] Saeed Mohammed Abu Shanaf. (2026). Pillars and Foundations of Administrative Decentralization and Their Suitability for the Administrative Organization in Libya. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 62-80. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020107
[16] Souad Naji Yousef Al-Zrebi. (2026). Reflections of Sustainable Development on the Social Structure of Libyan Society. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 528-539. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.137
[17] Subhi Misbah Mohammed Qneifida. (2025). Activating the Role of Volunteer Work among Secondary School Students to Reduce Some Deviant (Unethical) Behaviors from the Perspective of Social Workers. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 1(2), 249-267. https://al-imadjournal.ly/index.php/ajhas/article/view/116
[18] United Nations Office on Drugs and Crime .(2020) .*Global report on trafficking in persons* .United Nations.
[19] United Nations University World Institute for Development Economics Research. (n.d.) .*Illegal immigration, human trafficking, and organized crime* .United Nations University.
[20] Wedad Mohammed Mohammed Al-Maadani. (2026). Domestic Violence Against Women and its Relationship to National Security: A Field Study on a Sample of Families in the City of Tripoli. Al-Imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS), 2(1), 679-689. https://doi.org/10.64943/ajhas.2026.020149

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).